



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية



إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير
الشرعية في إطار التعاون الأورومغاربي

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات استكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

تحت إشراف:

د. حشود نور الدين

من إعداد:

بابوش أسماء

لجنة المناقشة:

د. حشود نور الدين.....مشرفا

أ. بارة.....رئيسا

د. زموري ليندة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية



إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير
الشرعية في إطار التعاون الأورومغاربي

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات استكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

تحت إشراف:

د. حشود نور الدين

من إعداد:

بابوش أسماء

لجنة المناقشة:

د.حشود نور الدين.....مشرفا

أ.بارة.....رئيسا

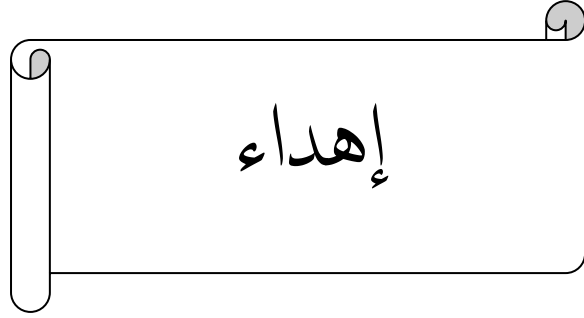
د.زموري ليندة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و تقدير

أول الشكر و الحمد للمولى عز و جل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ثاني الشكر للوالدين العزيزين على دعمهم المتواصل لي أيضا شكر و تقدير للأستاذ الدكتور - مشود نور الدين - على توجيهاته و نضائه القيمة و على إشرافه على هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديري و عرفاني لكافة أساتذة القسم الذين كان لهم الفضل في تكويني.



أهدي هذا العمل إلى أمي العزيزة و أبي الفاضل أطال الله

عمرهما

إلى زوجي العزيز

إلى إخوتي الأحباء

إلى عائلتي الكريمة

إلى كل زملاء و زميلات الدراسة

إلى الأصدقاء الذين دعموني

و بالخصوص إلى أساتذتي الكرام

المخلص:

إن موضوع الهجرة الدولية و بما تنطوي عليه من شبكات معقدة من المحددات و النتائج الديمغرافية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية انتقلت صدارة الاهتمامات القطرية و الدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو إلى القلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها و تسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها و تحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

تنوعت المعالجة الأوروبية لملف الهجرة غير الشرعية على مستوى السياسات الوطنية لأعضاء الإتحاد الأوروبي باعتماد ترسانة قانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين عبر التعاون مع دول المصدر في إطار الاتفاقيات الأمنية، تجسد في الشراكة الأورومغاربية.

بالرغم من كل المجهودات التي قام بها الإتحاد الأوروبي في مواجهة الظاهرة إلا أنها لم تكن ناجعة، لأن الإتحاد الأوروبي اعتمد على الأساليب الردعية و التدخل السريع في محاربة المهاجرين و ليس إنهاء المشكلة من جذورها...

Abstract:

The issue of international migration and its complex networks of demographic, social, political and economic determinants and consequences have shifted to the forefront of national and international concerns. In the past few years, the issue of migration has become one of the main issues of concern in an increasing number of countries as a result of To exacerbate their effects and accelerate their pace greatly, which calls for studying and analyzing them scientifically so that we can know their causes in order to facilitate ways to deal with them in a practical way.

The European approach to the issue of illegal immigration varied at the level of the national policies of the members of the European Union by adopting a legal arsenal to deter illegal immigrants through cooperation with source countries within the framework of security agreements, embodied in the Euro-Maghreb partnership.

Despite all the efforts made by the European Union to confront the phenomenon, it was not effective, because the European Union relied on deterrent methods and rapid intervention in the fight against immigrants and not ending the problem at its roots ...

Résumé:

La question des migrations internationales et ses réseaux complexes de déterminants et de conséquences démographiques, sociaux, politiques et économiques sont au premier plan des préoccupations nationales et internationales. Ces dernières années, la question des migrations est devenue l'un des principaux sujets de préoccupation dans un nombre croissant de pays à la suite de Pour exacerber leurs effets et accélérer considérablement leur rythme, ce qui nécessite de les étudier et de les analyser scientifiquement afin que nous puissions connaître leurs causes afin de faciliter les moyens de les traiter de manière pratique.

L'approche européenne de la question de l'immigration clandestine a varié au niveau des politiques nationales des membres de l'Union européenne en adoptant un arsenal juridique pour dissuader les immigrants clandestins par la coopération avec les pays d'origine dans le cadre

d'accords de sécurité, incarnés dans l'Euro- Partenariat maghrébin.

Malgré tous les efforts déployés par l'Union européenne pour faire face au phénomène, celle-ci n'a pas été efficace, car l'Union européenne s'appuyait sur des méthodes dissuasives et une intervention rapide dans la lutte contre les immigrés et ne mettait pas fin au problème à ses racines ...

الكلمات المفتاحية:

الإستراتيجية – الهجرة غير الشرعية – الإتحاد الأوروبي – الإتحاد الأورومغاربي
– مكافحة - شراكة – تعاون – سياسات الدول.

مقدمة

مقدمة:

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدتها العالم مع نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة في تغير مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية. من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على المدلول التقليدي العسكري بل تعداه إلى المدلول الاجتماعي (الأمن الاجتماعي) بفعل التغير في طبيعة و بنية التهديدات من خلال ظهور ما يعرف بالأخطار الجديدة التي أضحت تشكل تحدياً لأمن المجتمعات الحديثة.

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أحد المواضيع الحساسة و المعقدة التي شهدت تفشياً بصورة كبيرة في المجتمع الدولي و هو ما يجعلها تمثل مصدر تهديد لأمن الدول كافة حيث أصبحت هذه الظاهرة من بين التهديدات الجديدة للأمن ما جعل الدول تحت ما يسمى بالخطر المفاجئ و عليه فإن الدول تسعى جاهدة لمكافحة هذه الظاهرة للحفاظ على أمنها واستقرارها لذا فهي تضعها في إطار الخطط الاستراتيجية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، التنموية و السياسية، و هذا ما يكفل التخفيف من هذه التيارات الحادة و وفق أنظمة تضع القضية في إطارها الإنساني و تؤسس لها عوامل التنسيق، الضبط و التنظيم في سبيل الوقاية و مكافحة الأمنية.

كما تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، و هي مشكلة شديدة الحساسية لكونها جميع شرائح المجتمع، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب و خاصة فئة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة النساء، من هذه المنطلقات سوف نعالج هذا الموضوع أبرز أهم السياسات المتخذة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو التعاون الخارجي للتخفيف من حدة الظاهرة و ما تخلفه من آثار على الأمن الأوروبي.

1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين، علمي و عملي:

تتجلى الأهمية العلمية في البحث في الموضوع و الأسباب و الأبعاد و الاستراتيجيات المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أما الأهمية العلمية فتكمن في ضرورة التعاون و تنسيق الجهود للوصول إلى حل إيجابي للمشكلة أو الحد من هاته الظاهرة و تفادي الأخطار و وجوب التعامل معا في حيز دولي.

2. مبررات اختيار الموضوع:

مقدمة

المبررات الذاتية:

الميول الشخصي و العلمي خاصة في مجال الدراسات الأمذية و الاستراتيجية، كذلك من أجل الاسهام العلمي لإثراء المكتبة، دراسة الجوانب الايديولوجية للظاهرة، أيضا إلى كون الظاهرة أصبحت منتشرة بكثرة في الآونة الأخيرة خصوصا منذ أحداث الربيع العربي.

المبررات الموضوعية:

تتمثل في دراسة خلفيات الموضوع و البحث في الأسباب الحقيقية وراء هذا التفشي و انعكاساتها على دول المقصد التي يتجه إليها المهاجرون و هي دول الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى و ذلك بحكم الموقع الجغرافي المتقارب.

3. أهداف الدراسة:

- تحديد الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.
- يتمحور الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على جملة الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة التي تمثل تهديد أمني لها.
- إبراز دور الدول الأوروبية و دول الجنوب في الحد من الظاهرة و مدى انعكاس سياستها المطروحة إضافة إلى التحولات الراهنة في إطار الشراكة الأورومغاربية.

4. إشكالية الدراسة:

يعتبر الأمن من الأمور المهمة لكل دولة حيث تهتم الدول بتحقيق أمنها خصوصا في ظل التطورات الجديدة لمفهوم الأمن، و في ظل التهديدات التي طرأت على الساحة الدولية خصوصا ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، و هو ما سنتطرق له من خلال دراستنا و عليه نطرح الإشكال التالي للإجابة عن موضوع بحثنا وهو: ما هي استراتيجيات الإتحاد الأوروبي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إلى أي مدى ساهمت استراتيجيات الإتحاد الأورومتوسطية في الحد من تفاقم الظاهرة؟

و تندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية و هل استطاعت الاستراتيجيات الأورومتوسطية الحد من الظاهرة؟

مقدمة

2. هل ساهم الإتحاد الأوروبي من خلال استراتيجيته في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالرغم من أن الظاهرة لا تزال مستمرة؟
 3. هل السياسة الأمنية وحدها كافية للحد من الظاهرة؟
 4. هل ساهم التعاون الأورومغاربي في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
5. **الفرضيات:**

1. واجهت الإستراتيجية المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي عراقيل في الحد من الظاهرة بسبب اختلاف الرؤى و تضارب المصالح.
2. أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا على الدول المستقبلية على الجانب السياسي، الثقافي و الاقتصادي و السبب و راء ذلك هو الحروب.
3. يعود فشل استراتيجيات الإتحاد الأوروبي في مواجهة الظاهرة إلى الإعتماد على المقاربة الأمنية.
4. تعتبر الشراكة الأورومغاربية كأحد الإستراتيجيات الناجعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

6. **مناهج و اقترابات الدراسة:**

لقد تم اعتماد المناهج و الإقترابات التالية في الموضوع:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لجمع البيانات و تحليلها و قد تم استخدامه في التطرق إلى قضية الهجرة غير الشرعية.
- **الإقتراب الوظيفي:** قد تم استخدامه من خلال التحدث عن الأشراكة الأورومغاربية و تعاملها مع آليات مكافحة الظاهرة.
- **الإقتراب النسقي:** فقد اعتمد من أجل التحدث عن الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعية.

7. **أدبيات الدراسة:**

- ختو فايزة: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية و استراتيجية. الجزائر: جامعة الجزائر-3، 2011/2010.
- تطرقت الباحثة في موضوعها إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية بين الخطر الأمني و التحدي

مقدمة

الإنساني من خلال الوقوف على إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي و إتفاقيات الشراكة الأوروبية مغاربية و دور سياسات دول الجنوب.

- فريجة أحمد، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية نموذجاً-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2010/2009. حيث عالجت الباحثة الموضوع من زاوية التطرق إلى الآليات الخاصة بالمجتمع الدولي و المتمثلة في الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم و إتفاقية الأمم المتحدة لمكفحة الجريمة المنظمة و بروتوكولاتها المكملة المتعلقة بمكافحة المهاجرين عن طريق البر و البحر إضافة إلى تطرقها إلى آليات الإتحاد الأوروبي من خلال الآلية السياسية، الأمنية و الإقتصادية.

8. مصطلحات الدراسة:

الإستراتيجية: عمليات التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد و الإمكانيات و توجيه السياسات و استخدام الوسائل و الأدوات المتاحة لمواجهة موقف معين و من أجل تحقيق أهداف محددة.

الهجرة غير الشرعية: هي حركات انتقال الأفراد من بلد الأصل مروراً بعدة بلدان (بلدان العبور) إلى بلد آخر (بلد المقصد) بنية الاستقرار و العمل و تتم بطرق غير قانونية و بدون وثائق.

الإتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013 تأسس بناء على إتفاقية معروفة بعهدة ماستريخت الموقعة عام 1992، من أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدى، إذ يمكن اعتبار هذا الإتحاد على أنه فدرالي لأنه بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم من بين نشاطاته:

- تكوين سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنته 19 دولة من ضمن 28 دولة.

- له سياسة زراعية مشتركة و سياسة صيد موحدة.

9. حدود الدراسة:

المجال المكاني: اقتصرت المجالات المكانية للدراسة على دول الإتحاد الأوروبي من بينها إيطاليا، فرنسا و دول الإتحاد المغاربي ألا و هي الجزائر، المغرب و تونس.

المجال الزماني: تعددت المجالات الزمنية للدراسة حيث أن الظاهرة معروفة منذ سنين و قد كان المجال منذ 2000 إلى يومنا هذا مع التركيز على فترة ما بعد الربيع العربي و التي شهدت تفاقما هائلا للظاهرة.

10. صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في الحصول على المعلومات الكافية التي تخدم الموضوع بصفة عامة.

11. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بحيث يحتوي كل فصل على مباحث و مطالب، و قد تم في **الفصل الأول** تناول الإطار النظري للدراسة إندرج تحته مبحثين بعنوان ماهية الإستراتيجية و مفهوم تاهجرة غير الشرعية حيث خصص هذا الفصل في تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، أما **الفصل الثاني** و الذي كان تحت عنوان إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث تطرقنا من خلاله إلى آليات الإتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعية كان هذا في **المبحث الأول**، أما **المبحث الثاني** فكان حول الاتفاقيات الأورومغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أما **الفصل الثالث** فكان حول الرهانات الدولية و الأبعاد الحكومية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، تضمن **المبحث الأول** السياسات الوطنية لدول أعضاء الإتحاد الأوروبي (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) و **المبحث الثاني** حول السياسات و التحديات الجديدة للدول المغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للإستراتيجية

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية و المصطلحات المشابهة لها

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم التعاريف المتناولة في هذه الدراسة ألا وهي مفهوم الاستراتيجية كمدلول و أيضا مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية

يعتبر مصطلح الإستراتيجية من العبارات القديمة التي استخدمت منذ قرون عدة، حيث أصبح كثير من الأفراد يتداولون عبارة الإستراتيجية في سياق حديثهم التنظيمي أو السياسي أو العسكري وربما الرياضي أيضا ، إضافة إلى ميدان الأعمال.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

مصطلح عسكري مشتق من كلمة يونانية strato و تعني فن قيادة القوات، و قد تطور هذا المصطلح عسكريا فأصبح يعني نظرية استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق هدف الحرب، إلا أن آخر نشأ كمعنى أحداث لمفهوم مصطلح الاستراتيجية يعني "علم و فن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية و المصممة بشكل متفاعل متلاحق الأدوار و متفاعل و منسق لاستخدام مختلف أشكال الثروة و القوة لتحقيق الأهداف الكبرى".¹

و من مشتقات هذه الكلمة stratego و التي تعني "فن القيادة" و أيضا stratagem و التي تعني "الخدعة الحربية" التي تستخدم في مواجهة العدو.

و الملاحظ أن كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن 18 تقريبا و كان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو "فن الفروسية".²

و يمكن تعريف الاستراتيجية من الناحية الاجرائية بأنها عمليات التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد و الامكانيات و توجيه السياسات و استخدام الوسائل و الأدوات المتاحة لمواجهة موقف معين و من أجل تحقيق أهداف محددة سواء كانت آنية أو متوسطة أو بعيدة المدى و أن الإطار العام لأية استراتيجية يتكون من العناصر التالية:

¹ عبد الولي السميري، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، ط1. مصر: مطابع ستار برس للطباعة و النشر، 1992، ص17.

² عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2006، ص13

1. الموقف الذي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهته مما يساعد على تحديد الأهداف و الموارد اللازمة لذلك.
2. الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام الأولويات يبدأ من الأهداف المرحلية الى غاية الأهداف النهائية³.
3. الموارد و الامكانيات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للاستراتيجية

في قراءة و تحليل مبادئ الإستراتيجية يمكننا أن نطرح في البداية إشكالية هامة تتعلق بمدى الموضوعية في اتخاذ القرار الإستراتيجي، أو بمعنى آخر ما هي المبادئ التي نسميها أو نتخذها كمرجعية في صناعة القرار الإستراتيجي؟ وكيف نقيم صلاحية قرار إستراتيجي معين؟

في الإجابة على هذه السؤال نرى أن مبادئ الإستراتيجية تتدخل بسرعة لمساعدتنا في صياغة ووضع الإجابة، أو بشكل آخر للقول: هل القرار الإستراتيجي الذي نتخذه يحترم معايير و قواعد أساسية تتعلق بالعلوم الإستراتيجية، قد تم وضعها من خلال التجربة و الحدس؟ في الواقع، إن مبادئ الإستراتيجية لا يمكن تجاهلها لا على المستوى الاستراتيجي ولا على المستوى التكتيكي في الحرب أو في غيرها. فالمبادئ الإستراتيجية هي قواعد عامة تهدف للوقاية من مفاجآت العدو والتأكد من التفوق عليه في أية خطوة نختارها في التعامل معه. إن التاريخ يبين أن وضع مبادئ للإستراتيجية ثم التقيد فيها في عملية صناعة القرار هي من أكبر الصعوبات التي واجهت عمل الإستراتيجيين في زمن الحرب و السلم. وعمليا هذا ما دفع العديد منهم للقول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيرا عن صياغتها أو وضعها، حيث أنه من المستحيل التقيد الصارم بهذه المبادئ⁴.

إذا هل يمكن وضع قواعد دائمة يمكنها قيادتنا لاسيما أثناء الحروب؟ إن البحث عن مبادئ إستراتيجية بدأ بشكل عملي منذ بداية تبلور الفكر العسكري الحديث. في بداية القرن السادس عشر كان ميكافلي قد أعلن ذلك مسبقا: "لا يوجد علم لديه مبادئه العامة التي هي قاعدة لمختلف العمليات أو الممارسات التي نقوم بها، هذا البحث عن المبادئ طرح بشكل واضح من قبل المارشال Marmont : "نحن نكتشف مبدأ ثم نبحث فيما بعد عن أفضل وسيلة للوصول إليه أو تطبيقه. المبادئ تكون معروفة، لكن العبقرية في تطبيقها وهنا يكمن فن الحرب"⁵.

³ حود ميسة الياس، مدخل للدراسات الإستراتيجية، جامعة ورقلة: سلسلة محاضرات سنة أولى ماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية. 2015/2014.

⁴ صلاح نيوف: مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. ص79.

⁵ نفس المرجع، ص79.

إن جميع التأكيدات حول عالمية المبادئ تصطدم بمسألة تتعلق بشكل مباشر بهذه المبادئ وهي تنوعها وتحولاتها الدائمة. فالمبادئ في علم الإستراتيجية تتغير من كاتب إلى آخر، وما هو أساسي عند هذا الكاتب ربما يكون هامشياً عند غيره. وهذا ما دفع العديد من المتخصصين للقول وهم يحاولون إيجاد حل لتحولات وتغيرات المبادئ، بأن المهم ليس إيجاد المبادئ ولكن المهم هو البحث عنها.

إن مسيرة التحقق والتعرف على مبادئ الإستراتيجية أنتجت لنا أدبا إستراتيجيا خاصا وضخما. فمثلا الجنرال و الإستراتيجي الشهير Foch (1851-1929) يشير في العديد من كتاباته إلى "المبدأ السامي أو الأرقى" وهو "اقتصاد القوى"، ويضيف عليه مبدأ آخر يرى فيه أنه مطلقا وهو "حرية الفعل والتصرف"، وهذا المبدأ الأخير يستعيره الكاتب من Xénophon عندما يقول: "فن الحرب هو بشكل جازم ونهائي فن الحفاظ على حريته" من كتاب Foch "مبادئ من أجل الحرب".

أما الميجور- جنرال Fuller فقد اقترح لائحة استفاد منها الجيش الأمريكي بشكل كبير في عام 1921. تم تنقيحها و تصحيحها أكثر من مرة، مع ذلك احتفظت ورغم تناولها من قبل مذاهب مختلفة بقوتها ومكانتها وفي آخر طبعة للمرجع -100 Field Manual 5 الصادرة في عام 1993 عن الجيش الأمريكي، تأخذ هذه الطبعة بتسعة مبادئ: الهدف، الهجوم، التجمع، اقتصاد القوى، المناورة، وحدة القيادة، الأمن، المفاجأة والبساطة.

أما تغيرات وتحولات المبادئ لا تنتهي وليس لها حد. لقد تحدث بعض الإستراتيجيين عن مبدأ أو مبدئين كبيرين يلخصان كل فن الحرب. الأميرال Labouerie حدد المبادئ جميعها بمبدئين فقط وهما: الصعق أو الرعب و الشك.⁶

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى يتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

⁶ صلاح نايف: مرجع سابق، ص 80.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

بالبحث عن مصطلح الهجرة في اللغة نجده يحمل عدة دلائل ومعاني لكنها تؤدي نفس المعنى فتارة تعني التنقل، أو التحرك وأحيانا الفراق وسنحاول البحث عن مختلف المعاني اللغوية للفظ الهجرة في اللغة العربية والانجليزية.

الفرع الأول: الهجرة لغة

اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجر أي تباعد و كلمة هاجر تعني ترك وطنه و انتقل من مكان إلى غيره⁷.

والهجرة والهجرة تعني الخروج من أرض إلى أرض، والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، وتهجر فلان أي تشبه بالمهاجرين.

وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر، والاسم من الهجرة، ولم يكن العرب قديما يعرفون الأوطان السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني أبدا عدم وجود مفهوم للوطن، فقد كان الوطن يعني عندهم ببساطة محل الإنسان، أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته⁸.

لفظ الهجرة في اللغة الانجليزية:

بالبحث عن معنى الهجرة في القواميس نجد أن لفظ الهجرة جاءت على الشكل التالي:

Immigrate(v). Immigrate (n), Immigration (n)

أي يهاجر مهاجر هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.

Migrate (v), Migrant (n), Migration (n) Transmigration

يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل .

⁷ أحمد سلام رشاد، مكافحة الهجرة غير المشروعة. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2014 ص201.

⁸ مختار الصحاح، تاريخ اللغة و صحاح العربية، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتب، 1999 ص549.

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأول Migration والثاني Immigration هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني فهو يعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة.

وعلى الرغم من ذلك هناك من يرى أن كلمة Migration تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها Emigration للهجرة الصادرة أو الخارجة من الدولة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها Immigration⁹.

الفرع الثاني: الهجرة اصطلاحاً

من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى الاختلاف في تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول تبعاً لاختلاف الأهداف والأغراض التي ترمي إلى تحقيقها، وبشكل عام الهجرة تعني الانتقال للعيش من مكان لآخر، مع نية البقاء في المكان لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون الهجرة من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى كما تعرف على أنها "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول." أو هي "انتقال البشر بشكل فردي أو جماعي من مكان لآخر لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية"¹⁰.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها "الهجرة غير القانونية" و "الهجرة السرية" ومصطلح "الحرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا¹¹.

⁹ أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص202.

¹⁰ عطوات عيد النور، الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة بالجنوب الجزائري، مذكرة منكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، ورقتة: جامعة قاصدي مرباح، 2015/2014. ص19.

¹¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012/2011. ص14.

أما **التعريف الاجرائي للهجرة غير الشرعية** " هي حركات انتقال الأفراد من بلد الأصل مروراً بعدة بلدان (بلدان العبور) إلى بلد آخر (بلد المقصد) بنية الاستقرار والعمل وتتم بطرق غير قانونية وبدون وثائق " .

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و المصطلحات المشابهة لها

تعددت مفاهيم الهجرة غير الشرعية و المفاهيم المشابهة لها حيث أصبح المجتمع يعتبرها مفهوماً موحداً في هذا المطلب سيتم الفصل بين هاته المفاهيم و علاقتها بالهجرة غير الشرعية...

الفرع الأول: الهجرة والتهريب البشري

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها و معابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة. ويعني "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب و الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين و راغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر . فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنوياً بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنوياً.

وللتهريب البشري " نشاط فردي " و آخر " مهني منظم"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة و ملاحى السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ. أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.

فالتهرب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية "برونسون ماكينلي" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب.¹²

الفرع الثاني: العلاقة بين اللجوء والهجرة

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين، ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية 1951، إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص و الاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة . ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئين فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ولقد شهدت العقود الأخيرة، تراجعاً في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري¹³.

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لأن معسكرات اللاجئين

¹² برادعي فتحية: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في منطقة الغرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2014/2015. ص15.
¹³ برادعي فتحية، مرجع سابق. ص16.

تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.

فالجوء الذي لديه دوافع سياسية يتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي. ولقد تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الإشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

الفرع الثالث: علاقة الهجرة بالإرهاب

إن أحداث **11 سبتمبر** قد نقلت المتوسط وخاصة صفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي.

ولقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا و تحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربتة، فهي تعتمد على العنف واستعمال القوة وتفويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الشأن يذهب الباحث **جيرارد شالياند** إلى اعتبار الإرهاب على أنه "عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، و يأتي من داخل الدولة أو من خارجها"، وعليه فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية، و إنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية.¹⁴

فالإتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، و بالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول و المجتمعات، و النخب الأوروبية ودعمته وسائل الإعلام. فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير أوروبيون وبالتالي غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة بحيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء

¹⁴ برادعي فتحية، مرجع سابق. ص17.

شبكات إرهابية، وهم يدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية¹⁵.

كما ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي و الأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى و عدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة و مشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية.

الفرع الرابع: علاقة الهجرة بالجريمة المنظمة

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف و الاختطاف والترهيب و الابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال¹⁶.

ولقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة بأنها " كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاونون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح و فوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية.

وتعرف الجريمة المنظمة كذلك بأنها "الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين ، يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل و تولي مراكز القيادة بالغة الدقة والتعقيد والسرية، ويحكمه قاموس شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه، و يأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتسم بالعنف وتعتمد على إفساد بعض الموظفين و كبار شخصيات الدولة، و تهدف إلى تحقيق أرباح طائلة، ويتربع على قمة التنظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة العمياء، وكثيرا ما يستمر التنظيم قرون عدة بعد أن يتعاشر معه المجتمع خوفا من بطشه وطلبا لحمايته.

¹⁵. برادعي فتحة، مرجع سابق. ص 17.

¹⁶ نفس المرجع.

وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر أيضا ظاهرة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم، ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسيل الأموال وتهريب المخدرات و الأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية، و تهريب البشر وتجارة الرقيق، وتهريب المواد النووية والهجرة السرية.

فالهجرة السرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول الأوروبية ، وهذا نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية ، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها خصوصا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها حيث شكل النشاط غير المشروع سنة 1998، 2% من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات وهو ما يفسر لجوء - تقدر ما بين 300-500 مليار دولار سنويا الجماعات التي تنشط في الخفاء إلى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية¹⁷.

المطلب الثالث: أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية

حدد الباحثون في مجال الهجرة غير الشرعية جملة من الأسباب التي تجعل من الأشخاص الذين ينتقلون من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، بحثا عن حياة تنمهي وما يريدونه من امن واستقرار، وفي هذا السياق فقد قام الباحثان بوحنية قوي وعصام بن الشيخ بتحديد مجموعة من الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي¹⁸:

1- **الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية** التي تشهدها دول العالم الثالث فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تسجيل هجرة 4000 شخص من تونس نحو إيطاليا في ليلة واحدة بعد تنحي الرئيس التونسي عن الحكم سنة 2011 وهذا ما رافقه حالة من النزاع و الانفلات الأمني مما أدى إلى انتشار الفوضى.

2- **الشعور بالحرمان السياسي**: وينتج عن التصديق على حريات الأفراد ومنعها عن التعبير عن الرأي بكل ديمقراطية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان، شعور الفرد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وعدم الأمن الاجتماعي وحتى

¹⁷ برادعي فتيحة، مرجع سابق. ص18.

¹⁸ بوحنية قوي وعصام بن الشيخ، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها الدولية : حالة الجزائر تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة"، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عدد 10، 2011. ص37.

الاقتصادي، وينتج عن ذلك رغبة في اللجوء إلى الرحيل والبحث عن بديل يحقق الذات والكرامة الإنسانية.

3- الحروب والصراعات الأهلية: وهي من أكثر الظواهر المؤثرة على أمن الإنسان، حيث كانت الحروب والنزاعات العرقية والنزاعات الإثنية و العرقية والخلافات المذهبية والدينية والطائفية، وصراع الطبقات نتيجة تجذر وازدياد نفوذ الرأسماليين على حساب أعداد واسعة جدا من الفقراء والأضرار بالبنية الاقتصادية للبلاد مما يرشحها إلى الانهيار والتفتت.

4- الحرمان من العيش الكريم نتيجة الأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية و الفيضانات والمجاعات المهددة للشعوب في دول الجنوب المتخلفة التي لا تترك لها أي فرصة للهروب من الموت سوى الهجرة بحثا عن ملاذ امن من الفيضانات والظروف الطبيعية القاسية، أم الهجرة نتيجة الرغبة في الانتقال من حالة عيش كريمة إلى البحث عن الرفاه فهي حق لكل مواطن بموجب القانون الدولي.

5- مغريات الهجرة: وما تؤدي له تلك الحوافز والتسهيلات التي تتقدم بها الدول الغربية لشباب الدول المتخلفة الحاصلين على شهادات في اختصاصات تحتاجها الدول المتقدمة لتسيير آلتها الاقتصادية وحتى الإدارية على غرار سياسة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي اقر على ما اصطلح عليه "الهجرة الانتقائية"¹⁹.

وفي عصر العولمة لعبت الثورة الاتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تشهد مستويات مرتفعة إلى جلب قوى العمل الجنوبية الباحثة عن الشغل والظروف المعيشية المتطورة والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلدانها الأصلية، كما أن التباين المستمر و المتنامي بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية من جهة أخرى، توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة الداخلية إلى نتائج متطابقة نسبيا للتحليل القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة²⁰.

* مصطلح الهجرة الانتقائية " **selective migration** " استعمله الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ويعني السماح باستقبال المهاجرين الذين يملكون شهادات في الاعلام الالي والطب والهندسة وادماجهم في سوق العمل، وقد رفضت دول الجنوب هذا الإجراء كونه يشجع على هجرة الأدمغة والكفاءات من بلدانها كما انه يحمل صبغة عنصرية .¹⁹ بوحنية قوي و عصام بن الشيخ. مرجع سابق، ص38.
²⁰ مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها على العلاقات الاورومغاربية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 10، جانفي 2014، ص.304.

كما أن الإفرازات السلبية لظاهرة العولمة على العديد من دول الجنوب حيث أعدت الأمم المتحدة دراسة حول "الانعكاسات المختلفة للعولمة"، وأشارت إلى أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة التطورات السياسية ومخاطر عدم الاستقرار في الدول النامية، وهو ما يكون سبباً في تزايد الهجرة غير الشرعية في ظل تأجيج استمرار الصراعات ولاسيما في الدول والمناطق التي تعاني من ضعف الاهتمام الدولي، ومن ناحية أخرى فإن العولمة تسهل انتقال المعلومات و الأحداث مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق ما يمكن وصفه بالعدوى للصراعات والحروب الأهلية، أي انتقال الصراعات بين الدول خاصة مع الانتشار الكثيف لوسائل الإعلام، وحرية تدفق المعلومات بين الدول المتجاورة و التي تتماثل في الظروف الثقافية والمؤسسية²¹.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة، وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصورية متباينة، وتستطيع دراسات الهجرة أن تركز على الأفراد أو على الأبنية، أو تجرى على مستويات كبرى أو صغرى، و تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة، وكانت أول الأفكار التي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر Kryger عام 1764 حول أسباب الهجرة الدولية، وكان يركز فيها على عوامل الطرد push factors حيث كانت السويد بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي²².

وبعد أقل من قرن قام العديد من الباحثين مثل عالم الجغرافيا الانجليزي ارنست ريفانشتين Ernest Revenstein 1885 صاحب النظرية الأولى للهجرة بصياغة بعض القوانين من خلال تحليل بيانات تعداد السكان، وخلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع وال جذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة وال فقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية، و أضاف أن الهجرة تتطور مع تطور التكنولوجيا، و روشبرج Rouchberg في النمسا 1893 بطرح نظريات حول الهجرة الدولية، وحدد الفرنسي لافسير Lavasseur في عام

²¹ بومدين طاشمة، بختي عبد الحكيم، الهجرة غير الشرعية وبنية الأمن في أفريقيا، ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، المنظم من قبل: فرع العلوم السياسية، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، 2010.
²² عطوات عبد النور، مرجع سابق، ص28.

1885 العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسله والمستقبله للمهاجرين²³.

ثم قدم لي Lee في عام 1966 تلخيصا لكل ما هو متاح من معرفة واتجاهات عامة وحصرها في مجموعة سائدة من العوامل في ككل من المناطق المرسله والمستقبله للهجرة الدولية²⁴.

وأخيرا قدم كل من جرينود Greenwood وماكدويل Mcdowell 1992 مسحا للمحددات الكبرى للهجرة الدولية.

وقد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين فقط، عوامل الطرد وعوامل الجذب.

1- نظرية عوامل الطرد والجذب:

ناقش عدد كبير من الباحثين مثل جوليني Goulini عام 1991 وهايدين Heyden عام 1991 الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع و أثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى، والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلاد الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى، ويتمثل السبب البنائي الآخر في تلك الفجوة المرتبطة بالرفاهية welfare gap بين الشمال والجنوب، وهناك أيضا قوى بنائية أخرى عديدة لكنها ترتبط فيما بينها في بناء سببي واحد، ويمكن أيضا أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية.

والحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها عادة تنشب بسبب مجموعة عوامل عرقية tention ethnic التي تدوم طويلا وكذلك غياب العدالة الاقتصادية، وبإمكان الحرب أن تحدث تدفقا كبيرا في تيار الهجرة فمثلا هناك توترات بين بلاد مثل جنوب إفريقيا و إسرائيل في علاقتها بجيرانها، كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كثيرة من العالم، كما هو الحال في السودان ويوغسلافيا سابقا والسلفادور، وتؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب والى الاضطهاد في أوقات السلم، كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات تنتشر فعلا في بلاد كثيرة، مثل انجولا وبتسوانا و الغابون و موزمبيق ورواندا، يحتمل ظهور

² علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص 215.

³ جون لوي فيل، يورميد للهجرة: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، تقرير عن المفوضية الأوروبية، 2008، ص 25.

المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها إنتاج الغذاء وكذلك يحتمل ظهور المجاعات في أوقات التوترات السياسية العرقية.

ويحتمل أن يكون الفقر أكبر عامل يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية وفي المستقبل يصبح من الصعب تحديد فجوات الفقر poverty gaps ولكنها تشكل بالتأكيد القوى الأساسية المعاصرة التي تدفع إلى الهجرة الدولية، عدد كبير من الفقراء سوف يزيد من التنافس على الموارد، ويضيفون إلى معدلات الجريمة والعنف ويقفلون من مستويات المعيشة وبين هذا العدد يمكن أن توجد معظم أعداد المهاجرين²⁵.

وغالبا كانت مناقشة الكوارث البيئية Environmental catastrophes على أنها سبب يشيع في المستقبل ويقف خلف تيارات الهجرة الكبرى وبإمكان محطات القوى النووية والمصانع التي تنتج أسلحة ذرية وبيولوجية وكيميائية تلوث مناطق كبرى كما حدث في عام 1986 وترتب على واقعة تشيرنوبيل في أوكرانيا، ومع تناقص الحماية من ثقب الأوزون في الجو، فإن هناك مناطق كبيرة سوف تخلو من سكانها ومعظم الكوارث البيئية تقع في البلدان النامية، فالفيضانات والجفاف وتآكل التربة والتصحر Desertification تعتبر من المشكلات المنتشرة، والتفرقة بين عوامل الجذب والطرْد عادة غير واضحة، فالثروة يمكن أن تشكل عاملا من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال، وتجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة، غير أن هذا العامل يمكن وصفه أيضا على أنه عامل من عوامل الطرد، كنقص الموارد اللازمة للعيش في بلاد الجنوب .

2- نظرية التنظيم الاجتماعي:

ومن أبرز رواد هذه النظرية مانجلام Mangalam حيث تبني منظور تالكوت بارسونز وطبقه على موضوع الهجرة، مركزا على ثلاثة عناصر: **مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد والمهاجر** باعتبارها عناصر تتفاعل فيما بينها ويعتمد بعضها على بعض آخذا عنصر الزمن و الأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالاً للتفاعل الاجتماعي .

وعلى المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف، فلقد اقترح سيراز Cerase أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاثة أنواع انطلاقاً من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف، أولها: أن يفشلوا في

²⁵ عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق. ص 216.

التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم مهاجرين فاشلين، ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغييرى على المجتمع، أما المجموعة الثانية: فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على المعاش، ومن ثم يكون لهم أي تأثير يذكر في النسق الاجتماعي أو الاقتصادي، أما المجموعة الثالثة: فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف، ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي²⁶.

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياساتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات الأمريكية حتى الثلاثينات كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي للمهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي، وذلك عن طريق إعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكياً، وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء و البروتستانتية المسيطرة على تخلي المهاجرين عن ثقافتهم، ويفرض هذا النموذج على المهاجر تعلم لغة وقوانين البلد المهاجر إليه وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين، وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال المهاجرين لينصهروا في المجتمع المضيف، على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة والذي يستقبل مهاجرين تتبنى سياسة مختلفة كلياً تقوم على القبول بالتنوع الثقافية وإعطاء الفرصة لكل جماعة ثقافية الحق بالتعبير عن ذاتها الثقافية، بل ولقد قامت وحدة البلاد على أساس القبول بأمتين متجاورتين (أمة متحدثه بالانجليزية وأخرى بالفرنسية)²⁷.

3- النظريات النيوكلاسيكية :

ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين 1969 من ابرز روادها Torado حيث فسر الهجرة الدولية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، وأقامت علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي تدفع الفوارق في الأجور المتدنية نحو تلك المناطق ذات الأجور المرتفعة، وذلك بهدف زيادة الدخل، ويقترح على الدول التي ليس لديها قدر كاف من العمالة وتسعى إلى

²⁶ عطوات عبد النور، مرجع سابق، ص30.

¹ علي عبد الرازق جليبي، مرجع سابق، ص 217.

جلب المزيد من العمالة تقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض في العمالة²⁸.

4- نظرية النظام العالمي :

تناولتها ساكسيا ساسن Saskia Sassen أن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي وان نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية) ومحيط (الدول الفقيرة) كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة، وفي هذا السياق يذكر أن الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل اعم لهياكل السوق العالمي.

تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق، وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة و الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى والى تخبط الدوائر الاقتصادية و الأطر الاجتماعية والثقافية حيث أن هذه العلاقات تزيد من التشجيع على الهجرة، بشكل أكثر من الفوارق في الأجور والوظائف.

ويرى أنصار هذه النظرية أن من نتائج تأثيرات العولمة ترك اقتصاديات العالم الثالث معتمدة على الزراعة وتصدير المواد الخام مراكمة بذلك التأخر الصناعي، وهذا ما يفسر سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز²⁹.

5- نظرية تخطي الحدود الدولية:

تعرف بنظرية عابري الحدود القومية، وتتحدد الهجرة حسب هذه النظرية بصفقتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تصنيف المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد وال جذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من اجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصال الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات. كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

²⁸ جون لوي فيل، مرجع سابق. ص25.

²⁹ جون لي فيل، مرجع سابق. ص27.

وقد أبرزت هذه النظرية حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوجدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب ويحدث التحول من خلال ثلاث آليات:30

1. عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفزيونية وشبكات المعلومات الدولية.

2. عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم .

3. عندما يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف أن الهجرات الدولية قد نمت وتزايدت ليس في حجمها فقط بل في المسافات التي تغطيها من مكان لآخر، فالهجرات قديما وحديثا كانت عاملا مهما في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري، وتكمن ظاهرة الهجرة سواء ما كان منها على المستوى العالمي أو المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أي دولة من دول العالم.

30 عبد النور عطوات، مرجع سابق، ص33.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال ما سبق أن قضية الهجرة غير الشرعية قضية مليئة بالتعقيد و بالغة الأهمية كونها تمس جميع الجوانب سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أو ثقافية...

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة ناتجة عن عدة عوامل، وهي تشكل مصدر تهديد لأمن الدول، حيث أن لكل دولة وسائلها و إستراتيجيتها الخاصة... ولمواجهة هذه الظاهرة و الحد منها يجب على الدول المعنية بهذه القضية العمل على وجود حلول مشتركة ضمن إستراتيجية مشتركة، خصوصا بعدما أصبحت الظاهرة تشهد تزايدا مستمرا في الآونة الأخيرة خصوصا في ظل الحروب "الربيع العربي أكبر دليل على ذلك" التي أصبحت السبب الرئيسي لهجرة الأفراد

الفصل الثاني: استراتيجيات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: آليات الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الآليات السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الاتفاقيات الأوروبية مغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية - الجزائرية

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية - التونسية

المطلب الثالث: الشراكة الأوروبية - المغربية

الفصل الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الآليات التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي في مواجهته لظاهرة الهجرة غير الشرعية و كذلك إلى سياسات دول الأعضاء في مكافحة الظاهرة و وقع الاختيار على ثلاث دول ألا وهي اسبانيا، إيطاليا و فرنسا و ذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله بالنسبة للدول المغاربية الثلاث المغرب، تونس و الجزائر و أيضا سنتطرق إلى الاتفاقيات الأورو- مغاربية و التي غايتها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

اعتمد الإتحاد الأوروبي-كإطار للعمل الجماعي -آليات متعددة لمواجهة الهجرة غير الشرعية نستعرضها تفصيلا في الآتي:

المطلب الأول: الآلية الأمنية

من بين العديد من القوات الأوروبية نذكر:

الفرع الأول: تشكيل قوات الأوروفورس

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي تشكلت بالفعل عام 1996 ، وتتكون من قوة برية تعرف بـ: Euro-Force وأخرى بحرية أيضا اختصارا بـ: Euro Mar Force وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، وتتكون قيادة الأوروفورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من: فرنسا، إيطاليا، البرتغال، واسبانيا مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوربا*31.

* على الرغم من أن حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوربا تعتبر مهمة يقوم بها حلف شمال الأطلسي Nato والأسطول السادس الأمريكي الموجود في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإنه يلاحظ أن السياسة الاستقلالية لفرنسا دفعنها إلى تزعم فكرة وجود قوات أوروبية خاصة تحمي الحدود الجنوبية لأوربا.

31 فريجة أحمد، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية نموذج-، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2010/2009. ص113.

وبالرغم من أن قرار تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه القوات، فإن التدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام و في دول الشمال الإفريقي بشكل خاص بقصد منع أو الحد من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات يعد ابرز أهداف القوات الأوروبية للتدخل السريع، على أساس أن هذه المناطق تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا. وان أوروبا لا تسمح لقوى أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تهدد نفوذها ومصالحها -وتتزعج فرنسا ومعها دول جنوب أوروبا الأخرى هذا الاتجاه على اعتبار أنها دول متوسطة تاريخيا وجغرافيا من ناحية وعلى أساس أنها مهددة قبل غيرها من دول الإتحاد الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى³².

الفرع الثاني: إنشاء وكالة فرونتكس

أنشأت في أكتوبر 2004 و هي هيئة مستقلة ومخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود Border security تعرف باسم " فرونتكس" بين الدول الأعضاء.

مهامها: 33

- تنسيق التعاون العملياتي Operational cooperation في مجال إدارة الحدود الخارجية
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود (عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة...)
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها .
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة (رعايا الدول

الثلاث الذين يقيمون بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء) .

³² فريجة أحمد، مرجع سابق. ص114.

³³ Wikipedia The free encyclopedia, European agency for the management of operational cooperation at the external borders, frontex, Available at: <https://en.wikipedia.org/wiki/frontex>. 16-05-2016.

على الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف 841 مهاجر غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلدا) سنة 2007، 90% منهم يستعملونها كمنطقة عبور، كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجرا، وتسوية وضعية 517 مهاجرا غير شرعي سنة 2006، هذا وتشير الأرقام إلى وصول ما يقارب 70 قارب هجرة غير شرعية إلى إيطاليا قادمة من الدول المغاربية، على رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة الـ 2009.³⁴

الفرع الثالث: تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني الممول من طرف الإتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. وفي الوقت نفسه قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة فرس البحر" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائدا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ لأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل بلد.³⁵

الفرع الرابع: اتفاقيات إعادة الإدخال

اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط وأوربا الشرقية، وتسعى البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس

³⁴ سهام حروري، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر، العدد الخامس، د.ت.ن. ص349.

³⁵ نادية ليتيم، فتحة ليتيم: البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية. متحصل عليه من:

www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039

هذه الشراكة، وينص هذا النوع من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي احد الطرفين بصورة غير شرعية (غير قانونية).³⁶

فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات إعادة الإدخال تثير إشكالا آخر يتعلق ب"مراكز الحجز الأوروبية" (وهي مراكز يتم فيها حجز المهاجرين غير الشرعيين في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية) وما تشهده من ممارسات تنتهك حقوق الإنسان، منها ما كشفته وسائل الإعلام الفرنسية مثلا عن مراكز الحجز الفرنسي "مايوت" "Mayotte" * الذي يتسع لـ 60 مهاجرا لكن الصور التي عرضتها الصحافة الفرنسية** تظهر أنه يضم أكثر من 100 مهاجر أغلبهم أفارقة ويتكدسون داخل غرفة " قذرة " ومغلقة بإحكام، تتعدم فيها الشروط الصحية الملائمة وهي نفس الظروف التي تعرفها معظم مراكز الحجز الأوروبية والتي كانت مثار اهتمام العديد من منظمات حقوق الإنسان والرأي العام الأوروبي والعالمي خاصة في ظل سعي المهاجرين غي الشرعيين إلى إيصال صوتهم أيا كانت الطرق، كالمظاهرة الاحتجاجية التي قادها مئات من الشباب المحتجزين في أشهر مركز حجز أوروبي يقع بايطاليا "لمبدوزا" والذي أطلق عليه " برناردو دي ريبيس Bernardo De Rubies" *** عبارة "غوانتنامو ايطاليا" احتجاجا على ظروف إقامتهم ورفضهم لمخططات إعادتهم.

الفرع الخامس: الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف

تبنت دول الإتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام

* وقع " فرض " ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية مثلا، كما تم إبرام اتفاق ترحيل المهاجرين غير

الشرعيين بين تونس وإيطاليا سنة 1998 ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاتفاق موضوع تحيين منتظم.

³⁶ فريجة أحمد: مرجع سابق. ص 117.

* مايوت أو "Mayotte" هي جزيرة في المحيط الهندي تابعة لفرنسا وهي جزء من أرخبيل جزر القمر تقع في الطرف الشمالي من القنال الفاصل بين موزمبيق ومدغشقر وتعتبر الوحيدة في جزر القمر الأربع التي قررت عام 1976 أن تبقى أرضا فرنسية.

** الصور كشفتها جريدة ليبراسيون **libération** الفرنسية ذات التوجه اليساري، صورت من طرف موظف في شركة الحدود في مايوت وحصلت ليبراسيون على نسخة من الشريط المصور، وعلقت الجريدة عن هذا الحدث بقولها " :إن هذا المركز لا يليق بالجمهورية الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى احترام حقوق الإنسان والتي يختزلها شعار الجمهورية: حرية أخوة ومساواة."

*** رئيس بلدية الجزيرة الإيطالية الصغيرة "لمبدوزا" التي ذاع صيتها وفاقت شهرتها عديد المدن الإيطالية لوثوق صلتها بالهجرة غير الشرعية.

2007،³⁷ وعلى المنوال ذاته، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس عموماً، يمكن إبداء ملاحظتين بشأن هذه الاتفاقيات الأمنية³⁸:

أولاً: يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول، الواقعة علي ضفتي حوض البحر المتوسط، فلم تأخذ طابعاً موسعاً شاملاً لجميع دول الإتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا، اللتين أُنقِدتا لعدم تحملهما العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. فمالطا، على سبيل المثال، ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها، وقد وصل إلى مالطا أكثر من 1000 مهاجر في عام 2008.

ثانياً: إن الدعم اللوجستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية. فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بدور "المقاوم من الباطن" في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد علي آلاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الآلية السياسية

الفرع الأول: حوار الـ 5+5

انطلق حوار الـ 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من: فرنسا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية، وقد انعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة 1991 بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة 1992 إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992³⁹.

³⁷ فريجة أحمد. مرجع سابق ص 118-119.

³⁸ نادية ليتيم و فييحة ليتيم، مرجع سابق.

³⁹ المنذر الرزقي، من التقارب المتوسطي إلى الحوار الـ 5+5. مجلة البرلمان، العدد 102. سبتمبر 2007. متحصل عليه من:

www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/point.html.

تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001) ليعتد من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة ببادرة برتغالية، هذا ويمكن تلخيص العناصر التي دفعت بتنشيط الحوار (إلى حد تبني دبلوماسية القمة -مع تونس -وهي المبادرة الأولى من نوعها بين صفتي المتوسط (في النقاط التالية: 40

❖ محدودية نتائج برشلونة:

علقت دول غربي المتوسط آمالا عريضة على المسار الأورومتوسطي الذي انطلق سنة الـ 1995 تحت تسمية "مسار برشلونة"* إلا أن هذا المسار قد واجه ولا يزال صعوبات وعراقيل منها ما هو ظرفي ومنها ما هو هيكلية مما جعله، رغم ما يحمله من إيجابيات لا يرتقي لتحقيق الآمال المعلقة عليه ويتضح ذلك من خلال 41:

- ✓ تباين درجة الانخراط الفعلي في هذا المسار لدى دول جنوب المتوسط والذي تعكسه نسبة الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- ✓ تواصل ضعف درجة الاندماج الأفقي على الضفة الجنوبية
- ✓ محدودية نجاعة برنامج ميديا (Meda) باعتبار طبيعة إجراءات تنفيذه المتسمة بالتشعب والبطء ونظرا لضعف الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج الجهوية المدرجة ضمن مسار برشلونة.
- ✓ عجز المساعدات المالية على تحقيق النقلة النوعية المرتقبة اقتصاديا واجتماعيا للدول الشريكة المتوسطية.
- ✓ التباين بين إجراءات تصور وتنفيذ المشاريع الجهوية من جهة والأهداف المصرح بها في بيان برشلونة من جهة ثانية وذلك نتيجة عدم إشراك دول جنوبي المتوسط في ضبط البرامج التي غالبا ما يرسمها الإتحاد الأوروبي.

❖ توسع الإتحاد الأوروبي:

إن إقدام الإتحاد الأوروبي على قبول عشر دول* جديدة دفعة واحدة سنة الـ 2004 لم يشكل مفاجأة لكل من يدرك الرهان السياسي الذي يحمله هذا التوسع وتابع المسار التأهيلي الذي مرت به الدول المرشحة للانضمام للإتحاد و ذلك منذ

40 نفس المرجع.

* 27 و 28 نوفمبر 1995 ، شكلت الهجرة محورا مركزيا في مختلف ندواته التي عقدت بعد هذا التاريخ: "نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية سيتم تشجيع عقد اجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة، ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر الخبرة المكتسبة في إطار برنامج Med-Migratio خاصة ما تعلق بتحسين ظروف المهاجرين المستقرين شرعيا في دول الإتحاد".

41 سمير أمين و آخرون، العلاقات الأوروبية العربية: قراءة نقدية، القاهرة: مركز البحوث الغربية و الإفريقية، أبريل 2001.

ص 47.

* الدول هي: إستونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، المجر

1993 حيث تم اعتماد مبدأ التوسع** إلا أن هذا هذا التوسع في اتجاه شرق أوروبا ووسطها قد أثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطية الأوروبية و غير الأوروبية⁴².

من بين أحد العوامل التي حفزت الحوض الغربي للمتوسط الحوار خمسة زائد خمسة والذي كان يحتاج إلى عنصر أساسي غاب عنه في المرحلة السابقة على الأقل في المستوى الجماعي ألا وهو الوعي الجماعي بحتمية اعتماد مقاربة مشتركة وشمولية للقضايا المطروحة، و عي كان للأحداث الإقليمية والدولية دور كبير في تشكله إضافة إلى فشل التجارب الأحادية في معالجة قضايا إقليمية الطبيعة والآثار عبر مقاربات قطرية ضيقة⁴³.

هذه القضايا تتصل أساسا بدفع التنمية ومعالجة الهجرة ومكافحة الإرهاب وتكريس حوار الحضارات والثقافات والأديان وتعزيز الأمن والقضاء على بؤر التوتر ومصادر النزاعات وتيسير الاندماج المغربي.

✓ التنافس الأوروبي الأمريكي (إعادة تموضع الإتحاد في تخومه الجنوبية):

في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وأمام التشكل التدريجي والفعلي للإتحاد الأوروبي وتعاضم وزنه على الساحة الدولية، وبروزه كقطب مستقل نسبياً عن الإرادة الأمريكية، واعتباراً للموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب العربي، وسعيها منها للحضور في المتوسط وكسب المواقع في مختلف المواجهات ومواجهة الشراكة الأورومتوسطية، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر جوان 1998 بعرض مشروع شراكة أمريكية مغربية عن طريق كاتب الدولة للشؤون الخارجية، ستيورات ايزنستات. ويرمي هذا المشروع بالخصوص إلى⁴⁴:

- إحداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول المغربية من جهة أخرى حول السياسة الاقتصادية.
- تحقيق الاندماج المغربي
- إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر
- إسناد دور أساسي للقطاع الخاص في إطار هذا التعاون
- إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص.

** توسيع الإتحاد الأوروبي ليس مبدأ جديداً فقد توسع الإتحاد الأوروبي تدريجياً منذ العضوية الأساسية في المجموعة الأوروبية المؤلفة من ست دول 1957 إلا أنه ومنذ عام 1993 تم وضع مجموعة من الشروط من قبل مجلس الإتحاد الأوروبي من أجل كسب العضوية فيه وهي الشروط التي تعرف بـ: "شروط كوبنهاجن".

⁴² محمد محمود اليرساني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب و الشمال، ط1. الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014. ص188.

⁴³ فريجة أحمد، مرجع سابق. ص121.

⁴⁴ محمد فتحي محمد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. 2014. ص72-73.

وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001 ومع تونس في أكتوبر 2002 أما المغرب فقد أبرم اتفاقية للتبادل الحر في جوان 2004.

الفرع الثاني: بيان الرباط 2006⁴⁵

في الـ 13/7/2006 طلبت نحو 60 دولة إفريقية و أوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا وأوروبا، وهذه التسبب القلق للمفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئين مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صادق عليه 58 وزيراً (من الدول الأوروبية ومن الدول الأفريقية) في العاصمة المغربية الرباط، أنفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة.

وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة* وغير الشرعية، وفي نفس الوقت حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، و تطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية⁴⁶...

هذا وقد صرح "فرانكو فرانتيني" مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدل على أن المؤتمرين حاولا الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الأفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمراً لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة⁴⁷.

⁴⁵ عزت الشيشني، المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2010. ص151.

* معظم رحلات الهجرة غير النظامية المعاصرة "مختلطة" أي أنها تشمل على تيارات من الأفراد الذين ينتقلون لأسباب مختلفة ولكنهم يتشاركون الطرق ووسائل السفر والمركبات البحرية نفسها. وهم يعبرون الحدود البرية والبحرية دون تصريح وعادة عن طريق مساعدة المهربين. وتشير كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى أن التيارات المختلطة قد تشمل على اللاجئين وطالبي اللجوء وآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: الأشخاص المتأجر بهم وفاقدى الجنسية والأطفال غير المصحوبين ببالغين أو المنفصلين عن آبائهم وغيرهم من المهاجرين غير النظاميين.

⁴⁶ عزت حمد الشيشني، نفس المرجع. ص102.

⁴⁷ نفس المرجع. ص152.

الفرع الثالث: ميثاق الهجرة واللجوء

يعتبر الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء "التزاما سياسيا" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء و كترجمة لتشكل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية عامة ولعلاقات الإتحاد الأوروبي الخارجية الخاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحد وما تمنحه من فرص حيث" يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها".

هذا وكانت الدول الأوروبية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة التي تقدمت به فرنسا في 2008/07/07 وحظي بإجماع وزراء الإتحاد المكلفين بالهجرة في 2008/09/25 وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 16/15 أكتوبر من نفس السنة، ويحدد الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء للمبادئ التوجيهية- من خلال قوانين غير ملزمة -للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

❖ الهجرة القانونية: 48

- ✓ تشجيع الهجرة المهنية (العمالية) التي تأخذ في الحسبان وضعية وحاجيات سوق العمل تنفيذا لنتائج المجلس الأوروبي 14/13 مارس 2008 (اعتماد الإتحاد الأوروبي سياسة الهجرة لأسباب اقتصادية وإنسانية وربط الحق في الإقامة بالعمل).
- ✓ تقوية "جاذبية" الإتحاد الأوروبي للمهاجرين ذوو الكفاءة والتأهيل العالي (الهجرة الانتقائية).
- ✓ تفضيل الهجرة الموسمية والمؤقتة على الهجرة الدائمة وفقا لخلاصات المجلس الأوروبي 14 ديسمبر 2007 .
- ✓ تدبير "التجمع العائلي" في إطار احترام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبمراعاة قدرات وطاقات الاندماج (أوروبا تضع قيودا على حق أساسي من خلال ربط الاستجابة بمدى قدراتها وطاقاتها وقدرات وطاقات العلاقات في الاندماج والمقصود هنا القدرة في اللغة وقدرة المهاجر المادية في توفير سكن لائق...).
- ✓ اتخاذ سياسات اندماج تتمركز حول التوازن بين الحقوق (النقل، التمدرس، الأمن، الخدمات الاجتماعية...) وواجبات المهاجرين في احترام قوانين وهوية بلدان الاستقبال على أن يكون تعلم اللغة والعمل عاملا أساسيا للاندماج...

❖ الهجرة غير الشرعية: 49

الحد من الهجرة غير الشرعية بضمان عودة الأجانب في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم أو إلى بلدان العبور.

- ✓ تمتين التعاون مع البلدان المصدر والعبور للقضاء على الشبكات التي تنشط في ميدان الهجرة غير الشرعية واستغلال البشر والمهاجرين.
- ✓ وجوب مغادرة المهاجرين غير الشرعيين للأراضي الأوروبية، طوعا أو جبرا (اتخاذ تدابير مشتركة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان المصدر أو العبور)*.

✓ التزام الدول الأطراف بنهج سياسة التسوية والتطبيع كل حالة على حدة ولأسباب إنسانية واقتصادية بعيدا عن التسويات الجماعية (هذا وكانت دول أوروبية كإسبانيا مثلا قد أثارت حفيظة بقية الدول الأوروبية لتسويتها وضعية الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم تصاريح إقامة).

المطلب الثالث: الآلية الاقتصادية

الفرع الأول: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

تمثل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية وكذلك روسيا، وتعد أداة التعاون ويديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية والذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع.

وتعد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007 عن آلية ميديا التي كانت تضمن تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة وحلت أيضا محل آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموع البلدان المستقلة في وسط وشرف أوروبا وكذلك محل آليات مالية أخرى.⁵⁰

⁴⁹ فريجة أحمد، مرجع سابق، ص 126.

* هذا وكان هذا الالتزام السياسي وما رافقه من تشريع لقوانين تكفل تجسيده على أرض الواقع قد أثار ردود فعل غاضبة من قبل دول أمريكا الجنوبية التي انتقد رؤساؤها قوانين الهجرة الأوروبية الجديدة لأنها تخول السلطات في أوروبا باعتقال المهاجرين غير الشرعيين الذين يقاومون الترحيل لفترة تصل 18 شهرا ومنعهم من دخول دول الإتحاد لمدة 5 سنوات وكانت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا فيرنانديز قد وصفت قواعد الهجرة الجديدة بأنها تذكر "بأزمة الرهاب من الأجانب" بينما قال نظيرها الفنزويلي هوغو تشافير أن القانون الأوروبي يعد بمنزلة تقنين البربرية وهدد بوقف بيع النفط إلى الدول الأوروبية ووقف الاستثمارات الأوروبية في بلاده.⁵⁰ خديجة بنتة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و استراتيجية. بسكرة: جامعة محمد خيضر. 2013/2014. ص 60-61.

• الأهداف 51:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حل النزاعات، دولة القانون.... الخ.

• الميزانية:

تقدر ميزانية الآلية الأوروبية للجوار والشركة بقيمة 12 بليون يورو خلال الفترة 2007-2013 الجزء الأكبر من موازنة المالية ينفق في تمويل برامج التعاون الثنائي، ومبادرات البلد المعني، فيما يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب للفترة ب 333 مليون يورو* بأولويات تعاون رئيسية تم تحديدها في الشراكة الأوروبية المتوسطة وإعلان برشلونة وتشمل:

- ✓ الحوار السياسي: (العدل والأمن والحرية والهجرة).
- ✓ الشراكة الاقتصادية والمالية (الاقتصاد، الطاقة، البيئة، مجتمع المعلومات النقل).
- ✓ الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية (الإعلام والوسائل السمعية البصرية الثقافة، التعليم والتدريب، قضايا المساواة بين المرأة والرجل، الشباب، المجتمع المدني، والسلطات المحلية).

الفرع الثاني: يورميد للهجرة

هو مشروع إقليمي جديد** يسعى للمساهمة في تطوير حيز أوروبي متوسطي للتعاون في مجال الهجرة ويدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة.

بنى المشروع على أساس الشراكة الأورو-متوسطة التي بدأت منذ إعلان برشلونة 1995 ومخالفة من تطور في برنامج العمل للسنوات الخمس المقبلة

51 خديجة بتقة. مرجع سابق. ص 63.

* في حين قدر المبلغ المرصود، ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة شرق ب 223 مليون يورو للفترة 2007-2013. ** بدأ المشروع أنشطته في الرابع من فيفري 2008 بموازنة قدرها 5 ملايين يورو وهو جزء من برنامج أوسع لقطاع القضاء والشؤون الداخلية والذي يتكون أيضا من مشروعين آخرين في مجالي القضاء والتعاون الشرطي.

الصادر عن قمة برشلونة (نوفمبر 2005) والذي يدعو إلى الارتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة، الاندماج الاجتماعي القضاء والأمن وذلك من خلال مقاربة شاملة ومتكاملة تشدد على الدعم المتواصل للأهداف الواردة في الفقرتين 11 و 12 من ذلك البرنامج وتسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين التعاون العملي على المستوى الإقليمي في مجال الهجرة⁵².

❖ الهيئات الممولة والمنفذة:

يمول المشروع*: المعونة الأوروبية التابعة للمفوضية الأوروبية (Ewropeaid) ويقوم بتنفيذه ائتلاف يضم وكالة المعونة الألمانية GTZ (كمؤسسة قائدة) المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD وجمعية استشارات وخدمات وزارة الداخلية الفرنسية civil .pol والمؤسسة الدولية والايبرية الأمريكية** للإدارة العامة والسياسات FLLAP ومركز دراسات السياسة الدولية CESPL حيث تتمتع جميع هذه المؤسسات بمعرفة عميقة بمسائل الهجرة فضلا عن الخبرات الواسعة فيما يتصل بمختلف صور الهجرة، وهذا ويغطي المشروع البلدان التالية والشريكة في المشروع:

- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

- "الكيان الصهيوني".

- جمهورية مصر العربية.

- المملكة الأردنية.

- لبنان.

- الجمهورية العربية السورية.

- المملكة المغربية.

- الجمهورية التونسية⁵³.

⁵² يورميد للهجرة 2، التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية، تقرير عن المفوضية الأوروبية، 2008-2010، ص15.

*نظم المشروع دورة تدريبية في مرسيليا في الفترة الممتدة من 25 إلى 27 ماي 2014 حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعد هذه الدورة الثالثة من نوعها حول موضوع مشروع الهجرة غير الشرعية الذي يركز على عرض المواصفات الدولية والأوروبية بما يتعلق بمكافحة التهريب والنزول من السفينة والإنقاذ في البحر كما نظم مشروع يورميد للهجرة 02 دورة تدريبية في بروكسل في الفترة الممتدة من 23 إلى 25 نوفمبر 2010 حول العودة وإعادة الترحيل الهدف منها هو تقديم فكرة شاملة للمشاركين حول الإطار الأوروبي الخاص بالعودة وإعادة الترحيل

** منظمة الدول الإيبيرية الأمريكية للتربية و العلوم و الثقافة organisation of ibero American Stats أنشئت المنظمة سنة 1949 بهدف تقوية التفاهم الثقافي بين دول أمريكا اللاتينية و تقوية التعاون الدولي بينهم في مجالات التعليم و التكنولوجيا و الثقافة بهدف تحسين نوعية التعليم الثقافي و البحث العلمي و الثقافي.

⁵³ فريجة أحمد: مرجع سابق، ص127-128.

❖ مهامه 54:

- ✓ تشكيل أربع لجان عمل تتألف من مسؤولين رسميين كبار من أجل صوغ اقتراحات عملية في مجال توحيد التشريعات وهجرة اليد العاملة والتجاوب المؤسسي والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحويلات المهاجرين.
- ✓ تنظيم 18 دورة تدريبية* عن مواضيع التقريب بين التشريعات والإصلاحات المؤسسة وإدارة الهجرة القانونية وتعزيز مراقبة الحدود وخفض الهجرة غير الشرعية.
- ✓ تنظيم 5 زيارات دراسية للمسؤولين إلى الإتحاد الأوروبي.
- ✓ إعداد دراسة حول المرأة والهجرة في منطقة الشراكة والجوار الجنوبية.
- ✓ وضع مشروع لموقع على شبكة الانترنت يكون تعبيراً ملموساً للمعنيين في برنامج.

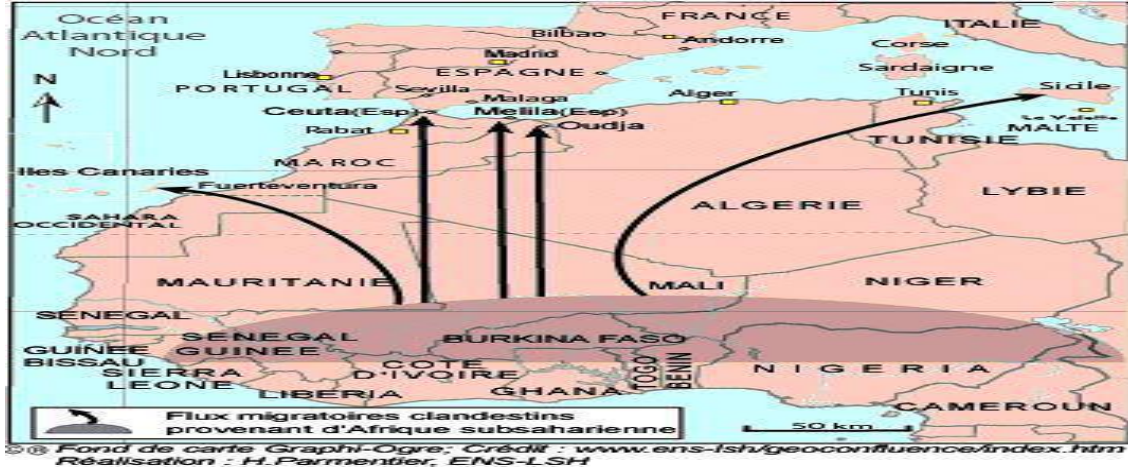
المبحث الثاني: الاتفاقيات الأورو-مغربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد ترجمت الشراكة الأورو -متوسطة على المستوى الثنائي سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة والدول المتوسطة منفردة ، حيث شهدت الفترة الواقعة بين 1995 إلى غاية سنة 2004 توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة الجديدة لمدد غير محدودة ، حلت محل اتفاقيات التعاون التي أبرمت خلال السبعينيات ، وهذا لغايات كثيرة أهمها الحد من ظاهرة الهجرة بما فيها غير الشرعية التي اعتبرت من المواضيع الحساسة في العلاقات الأورو - متوسطة ، وفي هذا المبحث يكون الاقتصار على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الخاصة بمنطقة المغرب العربي خاصة تونس ، المغرب والجزائر باعتبارها ليست فقط دول منشأ أو مصدر الهجرة بل أيضا دول عبور لكثير من المهاجرين من القارة الإفريقية . 55

54 بورميد للهجرة2، مرجع سابق. ص16.

55 ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية و استراتيجية. الجزائر: جامعة الجزائر-3. 2011/2010. ص139.

خريطة توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا⁵⁶.



المطلب الأول: الشراكة الأورو- جزائرية

وقعت العديد من دول جنوب المتوسط على الاتفاقية الأولى مع دول الإتحاد الأوروبي والتي بمقتضاها تكون قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط ، إلا أن الجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001 ، حيث كان الهدف من هذه الاتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر، كما تضمنت هذه الاتفاقية المحاور الرئيسية الثلاثة التي كانت قد أدرجت في إعلان برشلونة¹⁹⁹⁵ .

من بين النقاط التي يتضمنها محور السياسة والأمن في إطار الشراكة " الأورو-جزائرية" كما يلي⁵⁷:

- الشؤون الداخلية والعدالة : يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة "الأورو-جزائرية" أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني وكذا الاجتماعي ومسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، فقد أكد الطرفان على ضرورة التعاون في المجال القضائي والقانوني وذلك من خلال دعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري والعائلي ، وتبادل الخبرات في هذه المجالات ، وقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع ، جزء منها لإصلاح العدالة وكذا تخصيص مبالغ لتكوين أسلاك الأمن.
- حقوق الإنسان والديمقراطية : حددت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر مسؤولية كلا الطرفين في احترام ودعم حقوق

⁵⁶ نفس المرجع. ص140.

⁵⁷ ختو فايزة. مرجع سابق. ص153-154.

الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر ، وقد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة % 10.3 من مبلغ إجمالي قدره 100 مليون أورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين.

• **ملف الهجرة ببعديه الأمني والاجتماعي** : اتفق كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالإتحاد الأوروبي ، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطویرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية.

وفي إطار الشراكة جاء التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون الوثيق تتعهد من خلاله الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشركاء ، وإدماج الشرعيين منهم.

أما في المجال الاقتصادي والمالي: إن ميدان الاقتصاد والمالية في " الشراكة الأورو جزائرية " يهدف إلى تحسين، ظروف الحياة لسكانها حتى لا يضطروا للهجرة خارجا بحثا عن ظروف أحسن فبالنسبة للجزائر التنمية والأمن هما متكاملان، فكما يقول روبرت منكنمارا (Robert MC Namara) في كتابه " جوهر الأمن " الأمن هو التنمية، فمن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.

وفي هذا السياق نشير إلى أهم النقاط التي تركزت عليها الشراكة الأورو-جزائرية للوصول إلى هذا الهدف⁵⁸:

1. تفكيك جمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة، وذلك لتحضير الجزائر للدخول إلى منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطة سنة 2010 (تم تمديد الفترة إلى غاية 2013) .
2. تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة من خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.
3. إقرار نظام المنافسة وفتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية.
4. إنعاش القطاع الصناعي والزراعي وتدعيم القطاع الخاص للاستثمار وجعله يلعب دوره المنوط في اقتصاد السوق.
5. تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق إعادة هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو المشاركة في رأس مالها لإدارتها وتحسين مستوى أدائها.

⁵⁸ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية و الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013/2012. ص170.

ولقد استفادت الجزائر في إطار برنامج ميذا 1 وميذا 2 ب 304.2 مليون أورو (حتى سنة 2000) وللفترة (2000-2006) خصص مجلس الإتحاد الأوروبي 5.350 مليار أورو ، وقد قدم بنك الاستثمار 1 مليار أورو.

أما بالنسبة للمجال الاجتماعي والثقافي فقد أشارت الاتفاقية إلى تنقل الأشخاص عبر الضفتين، وتركت القضية للتشاور بينهما للتوصل إلى صيغة تضمن نوعا ما من الإنسانية في حركة الأشخاص وإن لم تكن في مستوى حرية تنقل البضائع والخدمات، حيث أن هذه القضية كانت نقطة خلاف بين الطرفين، بحيث أنه من غير المنطقي القبول بإرساء منطقة تبادل حر وتحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية دون مراعاة العامل البشري، وفي هذا المجال طرح الجانب الأوروبي عملية إعادة القبول أو الترحيل لكل الرعايا الذين يتواجدون في وضعية غير قانونية، دون التحقق الدقيق من هويتهم، لكن الطرف الجزائري رفض هذا المقترح، بل اشترط أن تسبق إجراءات الترحيل، التحقق الدقيق من هوية الرعايا المتواجدين في وضعية غير قانونية، وإخبار السلطات الجزائرية بذلك لاتخاذ الإجراءات الواجبة في هذا المجال⁵⁹.

وبخصوص المجال الثقافي، فقد ركزت الاتفاقية على جملة من التدابير نوجزها كالآتي⁶⁰:

- ✓ إعادة النظر في النظام التعليمي، والتكوين العام والمهني بما يتلاءم والمعطيات الجديدة، في هذا المجال عن طريق إصلاح المنظومة التربوية في كافة أطوارها، إحداث نظام أقطاب الامتياز والاهتمام بالتوعية.
- ✓ تشجيع تبادل الخبرات والوسائل والمعلومات في قطاع الثقافة والتركيز على السمععي البصري، وتشجيع تبادل بين الشباب عن طريق تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية والمشاركة في المنتديات العلمية.
- ✓ توزيع المجالات والكتب الأدبية والتقنية والعلمية وتشجيع حركة الترجمة وتعلم اللغات الأجنبية.

ويمكن تلخيص الجوانب التي انفردت بها اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في أربعة مجالات والتي خصصت لها المواد من (82) إلى (91) أي حوالي 11 مادة ، كونها مجالات جديدة لم يتم الخوض فيها سابقا تمس الجانب الأمني لأوروبا، حيث اقتصرت الاتفاقيات السابقة على المسائل التجارية والاقتصادية فقط وهي متمثلة في :

1. التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.

⁵⁹ فيروز سلطاني، مرجع سابق. ص166-167.

⁶⁰ نفس المرجع. ص171.

2. دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة وترسيخ دولة القانون
3. محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات (مادة 86-87).
4. تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضية الهجرة بما فيها الهجرة السرية وإعادة "القبول" (المادة 83-84).

حيث تنص المادة (84) من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 2001 على: 61

1. يؤكد الأطراف على الأهمية التي يولونها من أجل تطوير تعاون متبادل ومفيد حول تبادل المعلومات عن حركات الهجرة غير الشرعية ، ويقررون التعاون من أجل الوقاية منها ومراقبتها ، ولهذا الغرض ، فإن الجزائر من جهة وكل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى يقبلون استعادة رعاياهم المتواجدين بصفة غير شرعية فوق إقليم دولة أخرى عضو.
2. الأطراف منشغلون بتسهيل تنقل وإقامة رعاياهم في وضعية شرعية ، يتفقون على التفاوض بطلب من أحد الأطراف بغرض إبرام اتفاقيات محاربة الهجرة غير الشرعية، وكذا اتفاقيات استعادة، هذه الاتفاقيات تشمل، إذا رأى أحد الأطراف، ضرورة أن تستعيد كل دولة عضو رعايا دولة أخرى في حال قدومهم مباشرة عبر إقليمها.

ولقد اتبعت السلطات الجزائرية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية سياسة تميزت بوضع عدة مخططات اقتصادية وأولت اهتمام كبير للشباب الجزائري، واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة، تمثلت في خلق أكثر من **450000** منصب شغل سنويا وتخفيض النسبة المئوية للبطالة إلى أقل من **9%** وهذا في الأفق **2009-2013** وتجسيد آليات لذلك تمثلت في **الوكالة الوطنية للشغل** و**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEG"** و**وكالة صندوق التأمين على البطالة "ENGEM"** بالإضافة إلى بناء محلات ذات الاستعمال المهني والحرفي مخصصة للشباب في كل بلدية ، **وعقود ما قبل التشغيل "CPE"** بالإضافة إلى برامج تنمية أخرى تساعد على إدماج الشباب سواء ذوي الشهادات أو غير المؤهلين منهم، غير أن هذا لم يمنع من تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية، وهذا

61 ختو فايزة: مرجع سابق. ص158-159.

راجع لفقدان الشباب الثقة في حكومتهم وللمحيط المليء بالفساد والمسبب للإحباط واليأس.⁶²

المطلب الثاني: الشراكة الأورو - تونسية

تعتبر تونس بلد عربي متوسطي ، يتطلع بعين الأمل للشراكة الأورومتوسطية من حيث كونها تفتح له أبواب الاستثمارات الأوروبية والمساعدة في تمويل المشاريع الكبرى، وكانت تونس قد سنت قوانين مشجعة للمستثمرين الأوروبيين ومنحتهم حوافز كبيرة منذ عام **1972**، حيث خصصت في **20 جويلية 4.3** مليون دولار لتأهيل الصناعة استعدادا للشراكة مع أوروبا، ولقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم **17 جويلية 1995** تزامنا مع مؤتمر برشلونة ، لم تتعثر مفاوضات تونس مع الإتحاد الأوروبي ، وهذا نتيجة توجهها نحو اقتصاد السوق وخصوصة المؤسسات منذ الثمانينات، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في هذا البلد، وذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة للتبادل الحر بالمتوسط بحلول العام **2010**.

وتتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية -التونسية من ثمانية أقسام، يعالج كل منها مجالا معينا من مجالات التعاون والحوار الأوروبي-التونسي، ومن بين هذه المجالات نجد المجال السياسي والاقتصادي.

في المحور السياسي تم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي لضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وكذلك لتحقيق التنمية الإقليمية، حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة متاحة، ويلاحظ أن الاتفاقية أولت التعاون والحوار السياسي أهمية ملحوظة فعن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية وتونس أن تعزز من مستوى تلاحمها، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية والاستقرار والسلام والأمن في منطقة حوض البحر المتوسط، إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم والتسامح بين الثقافات، ويغطي الحوار السياسي الأوروبي-التونسي عموما كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما تلك القضايا المتعلقة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار و التنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي.

أما محور الشراكة الاقتصادية فيهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بعد نحو **12** سنة بين الطرفين، وإلغاء كافة الرسوم الجمركية التي تفرضها تونس على السلع الصناعية الأوروبية التدريجية خلال الفترة ذاتها ، وفي المقابل فإن الإتحاد الأوروبي يمنحها مساعدة اقتصادية مباشرة لتطوير اقتصادها وسيشجع الإتحاد على

⁶² ختو فايزة، مرجع سابق. ص161-162.

زيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية وتحسين تنافسية القطاعات الصناعية التونسية فقد تم الاتفاق على مايلي⁶³ :

- ✓ عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية ، ولكن السير قدما نحو تحريرها تدريجيا بحلول سنة 2000 .
- ✓ كما تعهد الإتحاد بخفض الرسوم الجمركية على زيت الزيتون الخام والذي يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التونسية عند دخوله السوق الأوروبية بحوالي 7 إيكوا لكل 100 كلغ ، وذلك في حدود 47 ألف طن من زيت الزيتون في كل موسم.
- ✓ تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية من منتجات تجهيز ومواد صناعية بصفة تدريجية إلى غاية سنة 2010 حيث تحرر نهائيا.

✓ يتضح من نص الاتفاق أن الحماية سترفع عن % 30 فقط من المنتجات التونسية بعد فترة طويلة الأجل بينما حررت تونس التجارة الخارجية بنسبة % 90 ، مما سوف يؤدي إلى غزو السلع الأوروبية السوق المحلية التونسية من دون رسوم أو قيود وهذا يهدد مستقبل الصناعة التونسية الناشئة .

✓ كما نص الاتفاق في المجال الاقتصادي على تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا ، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي-تونسي يقدم خدماته للشركات الخاصة والتي ترغب في رفع مستوى أدائها.

وقد مارست هذه الدول الأوروبية ضغوطا هائلة على بلدان "الجوار" المغاربية التي أصبحت بلدان عبور من أجل تشديد مراقبة حدودها وأراضيها ، وانتهاج سياسات صارمة في ميدان الهجرة ، وقد حاولت كل من إسبانيا وإيطاليا خلال اجتماعات المجلس الأوروبي في إشبيلية سنة 2003 ممارسة ضغوط مباشرة على كل من تونس والمغرب وربط التعاون معها بمدى " تعاونها ونجاحها "في مقاومة الهجرة غير الشرعية، وتتمثل أهم ميادين التعاون فيما يخص المسألة الهجرة في إطار العلاقات التونسية الإيطالية في:⁶⁴

✓ تزويد وتجهيز قوات الأمن التونسية وقوات مراقبة الحدود بالمعدات والتجهيزات

⁶³ختو فايزة، مرجع سابق. ص141-143
⁶⁴نفس المرجع. ص144-147.

اللازمة لتحسين عملها.

- ✓ تكوين وتدريب الأعوان والإطارات المكلفين بمقاومة الهجرة السرية.
- ✓ تبادل المعلومات والتجارب في ميدان مقاومة الشبكات الإجرامية والعصابات.
- ✓ التعاون في ميدان تحديد هوية المواطنين التونسيين الذين يضبطون في وضعية غير قانونية على التراب الإيطالي من أجل ترحيلهم وإعادةهم إلى تونس.

وحسب تصريحات بعض المسؤولين التونسيين، فقد تم إيقاف أكثر من **40 ألف** شخص خلال **5 سنوات (1988-2003)** بسبب محاولة الإبحار خلسة واجتياح الحدود بدون وثيقة سفر وخارج البوابات الحدودية المخصصة لذلك ، وينتمي هؤلاء المهاجرين غير القانونيين إلى **52 جنسية** ، **30 %** منهم تونسيون ، في حين يمثل مواطنو البلدان المغاربية غالبية المهاجرين الذين تم إيقافهم قبل الشروع في الإبحار أو اعتراض مراكبهم في البحر ، كما تم تفكيك **179** شبكة تهريب للمهاجرين خلال الخمس سنوات المذكورة.

كما صرحت مصادر رسمية تونسية ، عن بلوغ عدد المهاجرين الذين تم إيقافهم من طرف السلطات التونسية ب **70 ألف** مهاجر خلال **8 سنوات (1998-2006)**، وتزعم بعض الأوساط المقربة (منظمات حقوقية ، محامون ، باحثون ...) بأن الذين تم إيقافهم لا يمثلون إلا أكثر من **20 %** من إجمالي الأشخاص الذين يهاجرون بصورة غير قانونية، أي أن **80 %** من المهاجرين يصلون البلدان المقصودة. ⁶⁵

المطلب الثالث : إتفاقية الشراكة الأورو- مغربية

ذهبت المغرب إلى طاولة المفاوضات وهي مدركة لأهدافها وتنازلاتها وضيق مساحتها ومناوراتها، فعلى الرغم من العلاقات المتطورة للمغرب مع بعض الدول الأوروبية وحسن الصلات مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي، الذي كان أفضل حفا ودرجة مقارنة مع جارتها الجزائر ، إلا أن المغرب كانت ذات يد ضعيفة في التفاوض.

إن هموم المغرب في المقام الأول هي هموم اقتصادية ثم اجتماعية بالدرجة الثانية، فالمغرب يبحث عن سوق لمنتجاته الزراعية والبحرية (الأسماك) داخل أوروبا، كما أنه يتطلع إلى استثمار الشركات المتعددة الجنسية العالمية في المغرب

⁶⁵ أحمد عثمان كميلة، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998. ط 1 ، ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2005. ص 163

مما يقلص من نسبة البطالة المرتفعة في المغرب التي ستتقصر في هجرة شبابه إلى دول أوروبا المتوسطة⁶⁶.

تم توقيع اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يوم **26 فبراير 1996**، تضمن اتفاق الشراكة المسائل التالية:⁶⁷

✓ إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها **12 سنة**، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بكل حرية وبدون قيود ما عدا منتجات قطاع النسيج، خلال تلك الفترة الانتقالية يتم تسطير برنامج لإعادة هيكلة النسيج الصناعي من أجل قدرته على المنافسة.

✓ التعاون في مجال تمويل الاستثمارات لتحديث وزيادة أجهزة الإنتاج والبنى الأساسية بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية للمملكة المغربية.

✓ التعاون في **المجال الثقافي** عن طريق إرساء ترتيبات خاصة بالأيدي العاملة من حيث تحسين ظروف العمل والتأمينات الاجتماعية، وإطلاق الحوار حول القضايا الاجتماعية بغية تخفيض ضغط الهجرة عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في المغرب والاهتمام بقضايا المرأة وقضايا السكن.

✓ التعاون في **المجال المالي** عن طريق دعم ميزان المدفوعات، إذ أن التحرير الاقتصادي في المغرب لن يتحقق طالما أن خدمة الديون تستنزف موارد النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وكذلك توجيه المساعدات المالية لتمويل المشروعات المشتركة لإنجاح البرامج الإصلاحية.

✓ على الصعيد الثنائي، وفي إطار العلاقات الإسبانية المغربية، قام المرسوم الملكي الإسباني لـ **07 جويلية 2006** بتحديد مساعدة مباشرة للمغرب من أجل تسهيل مراقبة حدودها ومكافحة الهجرة غير الشرعية خصوصا وبشكل أفضل بواسطة معدات أكثر تكنولوجية (معدات كاشفة، تطوير الاتصالات من أجل المراقبة ليلا) بمبلغ 10.544771 أورو (euro).

⁶⁶ نفس المرجع. ص164.

⁶⁷ لعجال محمد أمين أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط". الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008. ص196

✓ الاتفاق حول الصيد البحري وتصدير منتجاته – يشكل الصيد البحري أهم صادرات المغرب وخاصة منتجاته المختلفة – التي كانت تخضع لنظام الحصص إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال أسفر عن اتفاق خاص بالصيد البحري ضم إلى اتفاقية الشراكة ، شمل التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1996 إلى غاية 1999 حيث يتم تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا عبر السنوات من 6% إلى أن يصل إعفاء كامل من الحقوق بحلول سنة 1999 .

وفي الجانب الاقتصادي واجهت المغرب ضغوطات مورست عليها من جهات عديدة ، فقد تصدت لها كل من هولندا ، ألمانيا ، وبلجيكا بسبب حصتها من الزهور والطماطم التي تصدرها للاتحاد ، كما أثارت في وجهها كل من إيطاليا واليونان والبرتغال قضية سمك السردين ، إلا أنه تم في النهاية التوصل إلى حلول لهذه المشاكل مع تنازلات من قبل المغرب لصالح دول الإتحاد على أن يحصل المغرب على نصف مليار إيكو بموجب اتفاقية الصيد ، وذلك بحلول سنة 2000 ، منها 355 مليون إيكو منح تعويضية و 121 مليون إيكو لدعم قطاع الصيد البحري المغربي ، 16 مليون إيكو لتمويل مشاريع التعاون العلمي و 8 ملايين إيكو لتدريب البحارة المغاربة⁶⁸.

فالمغرب كغيره من بلدان المغرب العربي وبقية بلدان العالم الثالث يعاني من ظاهرة الهجرة ، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي ، والبحر الأبيض المتوسط ، الذي شكل على الدوام واجهة مفتوحة على أوروبا ، وفضاء للتلاقح الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة القانونية غير أنه عرف منعطفا خاصا تجلى في تنامي ظاهرة الهجرة السرية من خلال ما اصطلح على تسميته بزوارق الموت.

⁶⁸ ختو فايزة: مرجع سابق. ص164.

الجدول التالي يوضح محددات هذه الهجرة إلى اسبانيا⁶⁹.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
-	-	23.840	-	22829	25748	17751	17263	609	2131	1558	المعادين إلى وطنهم
-	-	8490	-	5058	3327	3398	3548	1040	971	1497	الذين تم طردهم
19126	15.365	3596	2995	887	1573	1257	513	1925	616	477	عدد الذين يملكون pateras
711	780	475	557	339	339	130	34	33	15	4	Pateras المحجوزين

ولقد بذل المغرب جهودا متواصلة على العديد من المستويات من أجل محاربة الهجرة السرية في معركة مفتوحة ضد من يتاجر في تهريب الأرواح البشرية والإلقاء بها في أعماق البحر، حيث أصدرت المملكة المغربية قانون حول الهجرة وتجريم الأنشطة المرتبطة بتهريب الأشخاص في سنة **2003** وبفعل هذه التدابير والإجراءات أمكن تفكيك **1200** شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص.

⁶⁹ ختوفايزة: مرجع سابق. ص 151.

خلاصة الفصل:

تنوعت المعالجة الأوروبية لملف الهجرة غير الشرعية على مستوى السياسات الوطنية لأعضاء الإتحاد الأوروبي ممثلة في كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا باعتماد ترسانة قانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين وعبر التعاون الفردي مع دول المصدر في إطار الاتفاقيات الأمنية ونظرا لتعقد الظاهرة لاكتسائها صفة العبور الحدودي فتم توسيع نطاق المعالجة عبر، هذا الأخير الذي اعتمد جملة الإجراءات التنظيمية والأمنية المشتركة حيث تمثلت الإجراءات الأولى في كل من نظام شنغن و الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء أما الإجراءات الثانية فكانت عبر تبني نظام مراقبة تنوعت بين المراقبة المادية والممثلة في دور وكالة فرونتكس ومراقبة افتراضية ممثلة في دور نظام المعلومات شنغن. أما المستوى الثاني فكان عبر انتهاج سياسة البعد الخارجي للهجرة الأوروبية عبر إشراك دول المصدر في مكافحة الظاهرة، وذلك من خلال الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار وعبر نظام الحوار بتعزيز اتفاقات العودة والترحيل مع الدول المصدرة للهجرة في إطار طرح اقتراب جديد و المتمثل في اقتراب النهج العالمي للهجرة والتنقل.

الفصل الثالث: الرهانات الدولية و الأبعاد الحكومية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: السياسات الوطنية لدول أعضاء الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: السياسة الإسبانية

المطلب الثاني: السياسة الإيطالية

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية

المبحث الثاني: السياسات و التحديات الجديدة للدول المغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: السياسة الجزائرية

المطلب الثاني: السياسة التونسية

المطلب الثالث: السياسة المغربية

الفصل الثالث: الرهانات الدولية و الأبعاد الحكومية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: السياسات الوطنية لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي

لقد شكلت قضية الهجرة دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما، وأثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنهجية بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة.

المطلب الأول: السياسة الإسبانية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

اعتمدت اسبانيا جملة الإجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي على النحو التالي:

1/ الإطار التنظيمي:

إن تنظيم الهجرة في اسبانيا يظل حديث العهد فحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم يكن لإسبانيا سياسة خاصة بالهجرة أو قانون الهجرة، ويعد القانون التنظيمي بحقوق وحرريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي، الذي أعتد في أول يوليو 1985 أول قانون شامل للهجرة وبداية لسياسة الهجرة الحديثة في اسبانيا، القاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير قانونية في الأراضي الإسبانية، والحبوب التي احتفظت بها إسبانيا بعد استقلال المغرب، وذلك بالتخلي عن رغبتهم بالاحتفاظ بهويتهم الإسلامية والعربية أو عليهم مواجهة مصير الطرد.⁷⁰

وقد تزامن صدور هذا القانون مع انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ومنذ ذلك الوقت أصبحت قوانين الهجرة في اسبانيا تسير جنبا إلى جنب مع عملية الاندماج الأوروبي، ويهدف ذلك القانون إلى غاية مزدوجة ضمان حقوق الأجانب من جهة ومراقبة الهجرة غير النظامية من جهة ثانية.

وفي سنة 1996 أقرت أسبانيا قانونا جديدا للأجانب اعترف بمزيد الحقوق للمهاجرين، وأنشأ وضع المقيمين الدائمين، وفي سنة 2000 صدر القانون التنظيمي لحقوق وحرريات الأجانب في اسبانيا واندماجهم الاجتماعي المعروف

⁷⁰ سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية و الإسبانية. مجلة رؤى استراتيجية، العدد 3. الامارات: مركز الامارات العربية للدراسات و البحوث الاستراتيجية. 2013. ص 95

بقانون 2000/4 الذي اعتبره بعض المختصين القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجنبي في أوروبا⁷¹.

ونظرا لطابعه المتميز أصبح هذا القانون محل جدل سياسي كبير في اسبانيا إذ واجه معارضة شديدة من حكومة "خوسيه ماريا" التي ألغت أحكامه باعتماد قانون جديد يعرف بقانون 2000/8 أين اعتبر هذا القانون الأكثر إجحافا بحق المهاجرين بسبب تقليصه للحقوق والامتيازات التي أقرتها القوانين السابقة، أما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين فإن هذا القانون قد أغلب حقوقهم الاجتماعية والإضراب والانضمام إلى النقابات، صيغ هذا القانون حسب ديباجة امتثالا من إسبانيا لاتفاقية تامبير "tamper" لعام 1999 واتفاقية شنجن (Shengen) لعام 1985⁷².

2/الإجراءات الأمنية:

تتجلى معالم هذا الإجراء ببناء إسبانيا سياج في محيط المدينتين سبتة ومليلة* في شمال المغرب كجزء من سياسة شاملة لمحاربة الهجرة غير النظامية، لقد جعلت إسبانيا محاربة الهجرة غير النظامية الهدف الأساسي لهذه السياسة الرامية إلى عسكرة حدودها الجنوبية باستثناء الحدود الترابية القصيرة لمديني سبتة ومليلة مع الأقاليم المغربية المجاورة في الشمال، فإن الحدود الإسبانية والمغربية تبقى في عمومها بحرية، سواء على البحر الأبيض المتوسط أو على المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الإسبانية⁷³.

ونظرا إلى أن مراقبة الحدود البحرية التي تتطلب دراسة تتخذ شكل منطقة (area) تختلف جذريا عن مراقبة الحدود البحرية التي تستدعي حراسة على شكل خط (Line) فإن اسبانيا والاتحاد الأوروبي تبنيا منذ التسعينات إستراتيجيتين متكاملتين لمنع تدفق المهاجرين الأفارقة تمثلت:

⁷¹ سعيد الصديقي. مرجع سابق. ص 98

⁷² خديجة بتيقة، مرجع سابق. ص 64.

* سياج مليلية الحدودي هو الجدار الفاصل بين المغرب ومدينة مليلية المحتلة. شديد السياج من قبل إسبانيا، وغرضه المعلن هو وقف الهجرة غير

الشرعية وتهريب السلع. صنع السياج من أسلاك مشبكة بفتحات صغيرة، بتكلفة 33 مليون أورو. يتألف الفاصل من سياجين متوازيين بطول 12

كيلومترا وارتفاع 6 أقدام بأسلاك شائكة على القمة. تم تجهيز الجدار بوظيفة مراقبة وطريق بديلة بين السورين لمروور مركبات المراقبة. كما تم

اغناؤه بكابلات توصيل شبكة من أجهزة الاستشعار الإلكترونية ومكبرات الصوت. تم تجهيز السياج بالأضواء ذات كثافة عالية وكاميرات فيديو للمراقبة ومعدات للرؤية الليلية. في سبتمبر ونوفمبر 2005، إثر أزمة الهجرة الجماعية من معسكر قريب من جبل كوروكو تم مضاعفة ارتفاعه من 3 إلى 6 أمتار.
⁷³ سعيد الصديقي، مرجع سابق. ص 100.

الأولى في بدء إسبانيا بناء سياجات عالية من الأسلاك الشائكة على طول حدود سبتة ومليلة، أما الإستراتيجية الثانية، فتتمثل في إنفاق الإتحاد الأوروبي وإنشاء بعض النظم المتكاملة لمراقبة البحرية الخارجية.⁷⁴

إن سياجات سبتة ومليلة بينت لمنع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، وليس المغاربة لسببين اثنين على الأقل:

أولاً: أن سكان كل من تطوان والناظور لمدينتين المغربيتين المجاورتين لكل من سبتة ومليلة حسب اتفاقية انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية مستثنون من شرط الحصول على التأشيرة للدخول إلى الثغرين، لكن هذا لا يتيح لهم الدخول إلى التراب الإسباني في الضفة الشمالية للمتوسط.

ثانياً: أن باقي المغاربة إذا تجاوز مدة تأشيرتهم أو دخلوا الثغرين بشكل غير نظامي فإنه يمكن ببساطة إعادتهم إلى باقي التراب المغربي بموجب اتفاقية العودة المبرمة بين البلدين سنة 1992.⁷⁵

كان لأحداث 28 سبتمبر 2005 مع محاولة 700 مهاجر أفريقي اختراق سياج مدينة مليلة باستعمال سلاالم بدائية الصنع ومع قتل 14 مهاجرا وهم يحاولون الوصول إلى الثغر. هذه الأحداث صدمت الرأي العام إلى حد كبير وارتفعت أصوات مختلفة للدعوة إلى تبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية باعتبارها قضية عبر وطنية، وعلى الرغم من أن هذا الحدث يظهر ضرورة الاشتراك الجدي لبلدان العبور في معالجة ظاهرة الهجرة خاصة بلدان المغرب العربي، فإن الإتحاد لأوروبي وإسبانيا واصلا اعتماد إجراءات أمنية وأحادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للإتحاد الأوروبي.

❖ سياسة التعاون:

يعتبر المؤتمر الأورومتوسطي الذي انعقد بالرئاسة الإسبانية للمجلس الأوروبي ببرشلونة في نوفمبر 1995، والذي أفتتح مرحلة جديدة في العلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط في سنة 2010، وكهدف نهائي تحقيق الأمن، والاستقرار والرفاهية الجهوية، من بين أهم عناصر الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسة الإسبانية.

وفي إطار التعاون الثنائي قامت إسبانيا بمأسسة سياساتها وتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية مع دول المغرب العربي، بحيث تم توقيع اتفاقية صداقة وحسن الجوار والتعاون مع المغرب الأقصى عام 1991 والتوقيع على اتفاقية حول تنقل الأشخاص وعبورهم وإرجاع الأجانب الذين دخلوا إلى إسبانيا

⁷⁴ خديجة بركة، مرجع سابق. ص 65.

⁷⁵ سعيد صديقي: مرجع سابق. ص 100-101.

بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب الأقصى عام 1992. وفي عام 1996 قامت إسبانيا بطرد 428 حالة إلا أن التجاوب المغربي كان محتثما بالاستجابة مع 45 حالة فقط.

ومن نفس العام 1996 اجتمعت الوزارتين الداخليتين لكل من إسبانيا والمغرب الأقصى من أجل الوصول إلى تنسيق جهودهم للحد من الهجرة السرية بما في ذلك تلك القادمة من إفريقيا السوداء والتي تعبر دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وبهذا أصبحت الهجرة من بين المسائل التي تحكم العلاقات الإسبانية المغربية⁷⁶.

المطلب الثاني : السياسة الإيطالية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تعتبر إيطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لإعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين.

إن التوزيع الجغرافي للمهاجرين غير الشرعيين على الإقليم الإيطالي سمح بتميز 16 مدينة يفوق عدد المهاجرين بها عدد المواطنين مثل: *pistoia, rimini, pavia, varése, trapani* على عكس مدن أخرى تعرف قلة في عدد المهاجرين غير الشرعيين، وهي في العادة مدة تعرف نشاطا صناعيا مثل: *mantoue, bergame, brescia* وأمام العدد الكبير للمهاجرين السريين، عمل المسؤولون السياسيون على: الاتجاه نحو تشديد الرقابة على الحدود، تفعيل الطرد، وموازنة لكل هذا استيعاب المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالإقليم الإيطالي عن طريق عملية التعديل⁷⁷.

هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الإيطالي وتحديد اقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربعة نقاط رئيسية:

- ✓ إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد في انتظار شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- ✓ تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.

⁷⁶ خديجة بركة: مرجع سابق. ص66.

⁷⁷ Paolo ruspini : lutte contre l'immigration irrégulière en Italie « l'immigration irrégulière subsaharienne à travers et vers le Maroc». Genève : cahier de migration internationale, 2002. P95.

✓ إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وقد حدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين ب 30 يوماً، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا.

ورغم هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة في إيطاليا لمواجهة الهجرة غير القانونية، إلا أنها لم تكن كافية لردع هذه الأخيرة، وهو ما مهد إلى ظهور قانون بوسي فيني* 189 في 2002 .⁷⁸

التعاون الأمني مع دول المنشأ:

وتتمثل إجراءات التعاون في التوقيع على جملة الاتفاقيات الأمنية مع دول المنشأ للهجرة.

1/ ليبيا: بين عامي 2000 و 2004 ، تم توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن الهجرة بين حكومة برليسكوني والقذافي، بموجب تلك الاتفاقيات تتحمل إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا لوجستيا في سبل السيطرة على المهاجرين، إذ تقدم المساعدة في بناء معسكرات احتجاز المهاجرين، والتدريب والرحلات الجوية بل وحتى نحو 1000 حقيبة لحفظ الجثث، لاستخدامها في حفظ جثث من قد يموتون من المهاجرين في الصحراء. إلا أنه لم يكن التزام القذافي بالاتفاقيات فورياً، واستمر في التفاوض مع إيطاليا في هذه القضايا لعدة سنوات، متراوحا بين السماح بالهجرات والتصديق عليها، تلك الهجرات عن طريق القوارب عبر البحر المتوسط، وتم توقيع اتفاق ثنائي جديد لمكافحة الهجرة غير الشرعية في 29 ديسمبر 2007 وفي اليوم نفسه وقع البلدان بروتوكولاً إضافياً يحدد الترتيبات العملية والفنية لتنفيذ الاتفاق.

2/ مصر: وتأتي هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين، بموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الإيطالي بتوفير أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير قانوني في إيطاليا عام 2006 ، وأمنت هذه الاتفاقية حصة في

*قانون بوسي فيني هو قانون ايطالي ينظم الهجرة الشرعية داخل ايطاليا وينطبق للوضع القانون للمهاجر الغير شرعي، باختصار ايطاليا تقطن الهجرة لها بغرض الإقامة الدائمة بناء على وجود فرصة عمل وإقامة للشخص نفسه داخل ايطاليا، أما الأشخاص الذين يدخلون للبلاد بشكل غير شرعي فلا تسوية لأوضاعهم المعيشية ولا إقامة لهم بحكم القانون الايطالي يرحلون بقوة القانون حال الإمساك بهم داخل القطر الايطالي.

⁷⁸ محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، جامعة ورقلة: دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي 2011 . ص 260-261.

سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، وفي حالة الحاجة إلى تأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية⁷⁹.

3/ الجزائر: وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص وقد قدمت الحكومة الإيطالية أكثر من تأشيرة ألف تأشيرة للجزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009.⁸⁰

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

إن تاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، وهذا راجع إلى الملايين من الشعوب والأعراق التي انصهرت في الجغرافيا الفرنسية عبر العصور المختلفة، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية، كما أن قانون الهجرة لسنة 1889 كان أول خطوة عملية في فرنسا والذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، كما أن هذا القانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة.⁸¹

في سنة 1927 عرفت السياسة الخاصة بالهجرة في فرنسا تطورا آخر تمثل في قانون التجنيس الذي عملت الحكومة الفرنسية على تحريره بما يسهل عملية تجنيس المهاجرين الفارين من النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية...

لكن مع سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية على يد ألمانيا النازية عرفت فرنسا في تلك الفترة مرحلة سوداوية بالنسبة للمهاجرين خاصة اليهود، وهذا من خلال ما قامت به حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان من خلال سحب الجنسية من اليهود، لكن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ السياسة الخاصة بالمهاجرين إلى سابق عهدها.⁸²

قانون ساركوزي: أما قانون ساركوزي الصادر في 26 نوفمبر 2003 فقد تميز بطبيعته القمعية، فقد حث هذا القانون على الاحتجاز لمدة تصل إلى 32 يوما بدلا من 12 يوما. وفرض عقوبات أشد صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة

⁷⁹ خديجة بركة: مرجع سابق. ص 69.

⁸⁰ أحمد عبد العزيز الأصغر و آخرون: مكافحة الهجرة غير المشروعة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2010. ص153.

⁸¹ Daniel chapala، french and canadian immigration in a comparative analysis master thesis, school of economic and management, lund university, june2010. P11.

⁸² Daniel chapala, op.cit. p20.

(تساعد الأجانب غير النظاميين في البقاء في البلاد)، وتطبيق شهادات الاستضافة. وقد استُمد هذا الإجراء الأخير إلى حد كبير من اقتراح دوبريه والذي اضطرت الحكومة لأن تتراجع عنه نتيجة المعارضة القوية من العامة ، وفي أعقاب انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية، أعاد قانون هورتيغو لسنة 2006 العمل بنظام الهجرة العمالية والمصمم حاليا لكي يكون انتقائيا. كما عزز القانون تدابير لقمع الهجرة غير النظامية، والتي يشار إليها باسم الهجرة المفروضة على عكس الهجرة المدارة. وعلى أرض الواقع، يحرم المهاجرون - حتى النظاميون منهم - من الحق في جمع شمل الأسرة، أي الحق في العيش مع أسرهم. وقد اعترض الاشتراكيون والشيوعيون على كل بند من بنود هذا القانون الذي أقره 91 برلماني ورفضه 41 فقط، حيث يرمي هذا القانون لضبط الهجرة أو الشفرة الوراثية الجينية للمهاجر⁸³.

كانت القوانين الفرنسية السابقة للهجرة تمنح المهاجر غير الشرعي نظريا نوع من الحقوق، كما أنها تدعم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة، فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي، إلا أن قانون ساركوزي الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة والذي أصبح مرتبطا بالمصادر المالية والسكن بغرض أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250 فعند وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا سنة 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية⁸⁴.

سياسة التعاون:

منذ انخراطها في الاتحاد الأوروبي بمختلف مراحل تطوره أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة ترتبط بشكل مباشر بالسياسة الأوروبية المعتمدة في هذا المجال، مع العلم أن هناك جهودا تم بذلها في إطار الاتحاد الأوروبي لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض وجعلها أكثر تجانسا ويمكن أن نلتبس ذلك من خلال المادة 622-1 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب وباللجوء بنفس المبادئ التي تبنتها التعليمية 02/20، التي تعاقب على كل من قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة أو سهل دخول أو عبور أو الإقامة غير الشرعية لأجنبي في الإقليم الفرنسي بحبس لمدة 5 سنوات وغرامة مالية 30 ألف

⁸³ كارلي أوسكوفر، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجرين و اللاجئين في المنطقة الأوروبية المتوسطة. كوبنهاغن: الشبكة المتوسطية لحقوق الانسان. 2008. ص38-39.

⁸⁴ صابش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. عنابة: جامعة باجي مختار. 2007/2006. ص285.

يورو . ثم جاءت الفقرتين الثانية والثالثة توسعان من مفهوم الإقليم إلى جميع فضاء شنغن وكذا أقاليم الدول الأطراف في برتوكول تهريب المهاجرين .⁸⁵

كما تعمل فرنسا على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، ففي عام 2006 طرحت مع ألمانيا في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوربي اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير المشروعة، وقد تضمن الاقتراح إعادة إحياء صيغة (العامل الضيف) إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنح الدول التي ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا. فيما أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين ولكن هذه الخطط التي تؤيدها بريطانيا و إيطاليا و اسبانيا و بولندا مازالت تنطبق من حق كل دولة من دول الإتحاد في ممارسة سياسته للهجرة والعمل نابعة من السيادة الوطنية لكل هذه الدول.⁸⁶

وفي مجال التعاون أيضا أقدمت فرنسا في عام 2010 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسية إلى دعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة أمواج المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، من خلال إرسال 18 عنصرا من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع فرننتكس لحماية الحدود الأوروبية.

إجراءات التسوية المشتركة بين فرنسا واسبانيا وإيطاليا:

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية والقوانين تلزم المهاجرين بوجوب أن يكونوا في وضعية قانونية فإن الحالة العكسية هي التي تناسب المهاجرين غير الشرعيين الذين غالبا لا يحملون أي وثيقة هوية أو ترخيص إقامة أو عمل مما يجعل الدول المستقبلية لاتجد الطريقة المناسبة للتعامل مع حالاتهم وبما أن هويتهم كانت إلى وقت قريب غير ممكنة التحديد ليتم إعادتهم إلى بلدانهم ، فقد اعتمدت طرق بديلة مثل إجراءات التسوية، ففي ضل ضغوط المنظمات الحقوقية وظروف الحياة المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين مع أفراد أسرهم والتي لانعكس مستويات التطور الاقتصادي التي تزخر بها الدول المستقبلية مع حاجتها الاقتصادية لليد العاملة هذا ما كان دافعا على دول الإتحاد لاعتماد إجراءات التسوية في حالات معينة ومراحل معينة.

أصبحت عملية التسوية من الطرق المعتمدة من طرف بعض الدول لإنقاذ المهاجرين الذين هم في أوضاع دراماتيكية لكن دول أخرى كفرنسا تخلت عنها بعد إن اعتمدت هذا الحل منذ سنوات الخمسينات القرن الماضي ، حيث أفرزت العملية

⁸⁵ خديجة بنقة: مرجع سابق، ص 71-72.

⁸⁶ نفس المرجع، ص73.

التي قامت بها عام 1973 عن تسوية وضعية ما يقارب 46 ألف مهاجر تبعتها عملية تسوية أخرى في عام 1981 أدت إلى تسوية وضعية 130 ألف حالة وفي هذا الجانب عمليات أخرى أقل أهمية تمت في أعوام 1979-1987-1991-2006.⁸⁷

شهدت اسبانيا حالات تسوية عديدة بداية من عام 1980 وكان آخرها تلك التي بادرت بها حكومة ثابيطرو عام 2005 والتي أسفرت عن تسوية وضعية أكثر من 700 ألف مهاجر، وهذا الرقم لا يبتعد عن ذلك الذي أسفرت عنه عملية التسوية التي قامت بها إيطاليا في عام 2002 حيث بلغ عدد الذين تمت تسويتهم 690 ألف شخص ليضاف إلى تلك التي أسفرت عنها عمليات أخرى تمت سنوات 1982-1985-1990-1995 و عام 1998.

تجدر الإشارة إلا أنه إذا كانت التسوية تتيح للمهاجرين الخروج من الحالة اللاقانونية إلى الحالة القانونية، مع ما إلى ذلك من أثر على وضعيتهم المعيشية وعلى النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه، بما أن ذلك يوفر لهم فرصا للعمل المشروع الذي ينعش اقتصاد الدولة من جهة ويجعل المهاجرين يستفيدون من المزايا التي يوفرها العمل الرسمي. إلا أنه لا يدع مجالاً للشك حول دور هذا الأجراء في تعزيز خيار الهجرة غير الشرعية وبالتالي زيادة تدفق المهاجرين إلى هذه الدول. ومثاله كل من إيطاليا عام 2002 واسبانيا عام 2005 قامت بتسوية ما يناهز وضعية مليون مهاجر، هذه التسوية حفزت الآلاف المهاجرين المرشحين للهجرة مما أدى إلى ارتفاع المهاجرين غير الشرعيين نحو هذه الدولتين، أما فرنسا فبحكم تجاربها السابقة وبمعرفتها لأثار هذه السياسة جعلتها ترفض إجراء أي عملية تسوية وتستبدله بما يسمى بالتسوية الانتقائية والتي تمس فقط الفئات التي تتوافر فيها الشروط (المؤهل المهني ومستوى التعليم) وتعمقت هذه السياسة خاصة مع عام 2006.⁸⁸

المبحث الثاني : السياسات و التحديات الجديدة للدول المغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية (الجزائر، تونس، المغرب).

تشكل دول الجنوب طرف مركزي في معادلة الهجرة غير الشرعية كونها متغير مستقل في هذه الظاهرة من جهة، ولما تطرحه من سياسات وانعكاسها على السياسات المطروحة أوروبيا من جهة ثانية. ونظرا لما تمر به الدول العربية في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي فإن هذه الأخيرة شكلت تحدي للسياسات المنتهجة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الإتحاد الأوروبي.

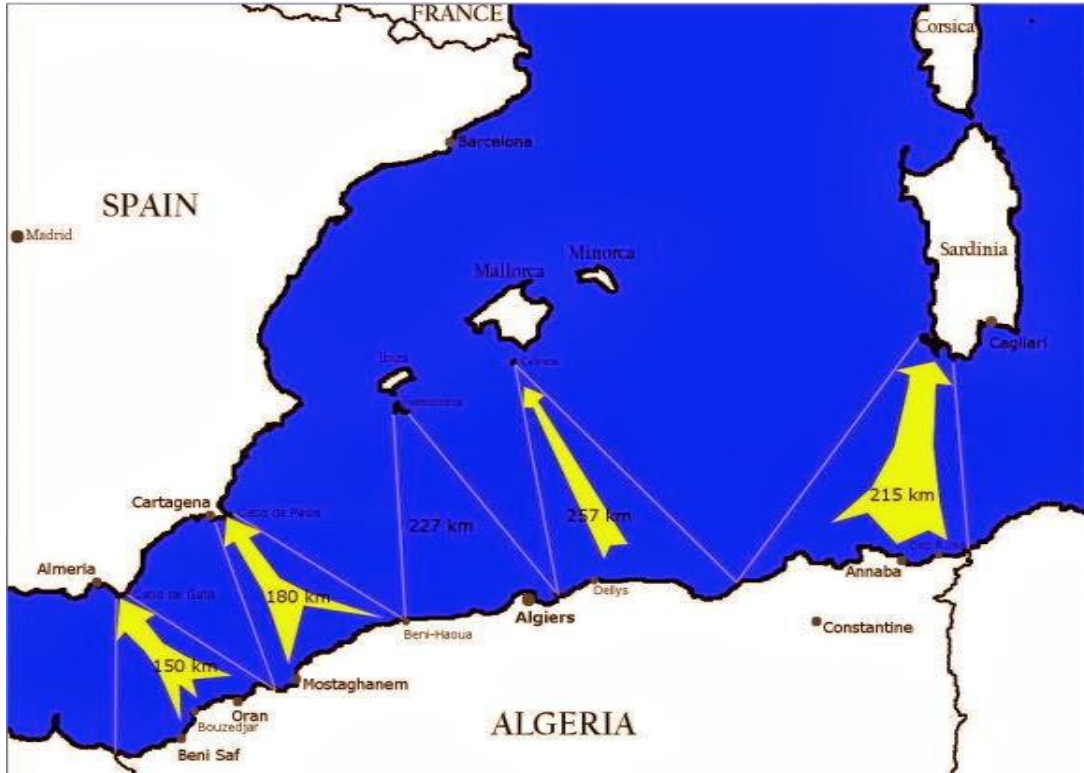
⁸⁷ خديجة بنقفة، مرجع سابق. ص 74-75.

⁸⁸ صايش عبد المالك، مرجع سابق. ص 408-410.

الفرع الأول: السياسة الجزائرية

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقا ووسائل متعددة، حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير، وكذلك بعض المناطق الغربية للوصول إلى أوروبا⁸⁹ (أنظر إلى الخريطة أدناه)، وفي السنوات الأخيرة تعمقت الظاهرة في الجزائر حيث تحولت من دولة عبور إلى دولة مصدر، ولهذا انتهجت الجزائر جملة من الإجراءات تنوعت بين القانونية والأمنية والتعاون الخارجي لمكافحة هذه الظاهرة.

خريطة توضح حركة قوارب المهاجرين في الممرات المائية من الجزائر صوب أوروبا⁹⁰



⁸⁹ ساعد رشيد، مرجع سابق. ص 43.

⁹⁰ صايش عبد المالك، مرجع سابق. ص 119.

1/ الإجراءات القانونية:

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتضت وسائل مكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، وفي جو استياء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى، إلى غاية صدور قانون 2009 الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني (قانون رقم 09-1 المؤرخ في 25 فبراير 2009) بنص المادة 175 مكرر حيث تنص على⁹¹:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر إقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتخلص من تقديم الوثائق اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مواز الحدود"⁹².

2/ الإجراءات الأمنية:

في إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية شرعت الجزائر في تطبيق مضمون مخطط المراقبة، والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة، على غرار تكثيف دوريات المراقبة، ومسح الشريط الساحلي، ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن الحراسة وهنا تستعين الجزائر بجملة المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير والمتمثلة فيما يلي:

⁹¹ التميمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، 2011. ص226.

⁹² ت. عبد الكريم، قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا. الجزائر: دار الجزيرة للنشر والتوزيع، 2010. ص111.

* الحرقة و هو الفعل الذي يؤدي إلى الهجرة السرية و أصل الكلمة من اللهجة الجزائرية و هي أن المهاجر السري لما يصل للقارة الأوروبية يقوم بحرق الأوراق الثبوتية من جواز سفر و ما شابه ذلك، حتى لا تتمكن سلطات الهجرة من طرده لبد إقامته فتضطر لإطلاق سراحه ، ثم تحول المهاجرون إلى حرق كل القوانين السارية و تخطي كل الصعاب مهما كانت . فالحرقة هو الشخص الذي يحرق كل الخطوات و يهجر بلده دون أن يمر بالبيروقراطيات التي تمنعه من السفر للبلد الأوروبي.

1. مجموعة حراس الحدود (GGF): و هي مجموعة تابعة لوحدة الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة بكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية. إذ تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

2. حراس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية و حمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية. ولليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

3. مصالح شرطة الحدود: لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية والبحرية والجوية والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة بالمهام التالية⁹³:

1. مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
2. مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.
3. مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
4. ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC) وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

1. مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
2. مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

⁹³ عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، فبراير 2010. ص18.

3. مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
4. مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
5. وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية كما أنشأت الفرق الجهوية

للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC) والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر⁹⁴:

- ✓ التعرف والبحث وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون أفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.
- ✓ البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون الأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
- ✓ تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
- ✓ تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر والترحيل.

3/ سياسة التعاون الدولي:

وهنا عملت الجزائر على إستراتيجية تتماشى و طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات كمبادرة الأوروبية 5+5 والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا. موريتانيا. إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة، إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين

⁹⁴نفس المرجع، ص19.

3 اشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس وقمة مالطا 2010⁹⁵.

المطلب الثاني: السياسة التونسية

تتميز تونس بامتداد سواحلها البحرية على مسافة هامة من مساحتها وهي بهذه الميزة تطل على أغلب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من أن هذا المعطى إيجابي إلا أنه جعل منها مصدرا لارتكاب عملية الهجرة غير الشرعية 2 . لتلتحق بركب الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية فأصبحت منفذا مفضلا للذين ينشطون عادة باتجاه ايطاليا وبالضبط إلى صقلية ولمبيدوزا نظرا لقربها من اليابسة التونسية، ولكن هذا لا يمنع من أن تكون مالطا أيضا وجهة أخر للمهاجرين بل وحتى إلى اليونان على الرغم من بعد المسافة . ليست المسافة فقط هي التي تتعش ديناميكية الهجرة السرية في تونس، فمع ما لهذا العامل من أهمية، فإن معدل انتشار شبكات التهريب يعد أيضا سببا لتراكم وتوافد مهاجرين غير شرعيين جدد باستمرار وحتى جنسيات متعددة خاصة في ضل هشاشة النظام الأمني الذي أعقب تغير النظام في هذا البلد 2011⁹⁶.

تجد تونس نفسها في آن واحد كدولة مستقبلة لا فقط للمهاجرين من دول المغرب العربي بل أيضا من دول جنوب الصحراء في إفريقيا، وبهذا تحولت إلى دولة مصدر وعبور . هذا ما استلزم منها تحديد سياسة لتنظيم هذه الظاهرة الجديدة، والتي هي مستوفاة من أعمال (تشريعات) وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة وكذا وزارة الداخلية . كما يعمل الاتحاد الأوروبي على دمج تونس في برنامج مكافحة الهجرة السرية، ويمكن اختزال هذه السياسات في سن القوانين والنشاط الدبلوماسي والتفاهات الثنائية⁹⁷.

• إجراءات سن القوانين:

⁹⁵ خديجة بركة، مرجع سابق. ص 115.

⁹⁶ Souhayma ben acour et monia ben jemi , "révolution tunisienne et migration clandestine vers Europe" Note d'analyse et de synthèse 2011/65 module juridique , institut universitaire européen BADIA FISELONA. 2011 . P1-2.

⁹⁷. Abderazak bel hadj :Les politique migratoire, les institutions compétentes et leur environnement ent Tunisie, institut universitaire européen,2004,p1.

بادر المشرع التونسي بضبط الهجرة غير الشرعية بصفة مبكرة بمقتضى القانون رقم 28 سنة 1977 المؤرخ في 1977/03/30، والمتعلق بإصدار المجلة التأديبية الجزائية والبحرية، فجرم عمليات تسهيل الإبحار خلسة حين نص بالفعل 76 من المجلة على أن كل شخص يساعد المسافر خفية على الإبحار، أو النزول بالبر، أو يخفيه أو يزوده بالطعام من غير علم الريان يستهدف بغرامة مالية قدرها ثلاثمائة دينار تونسي، ويسجن مدة 6 أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين. عندما يجتمع عدة أشخاص لتسهيل الهجرة غير الشرعية ترفع العقوبة إلى ستمائة (600) دينار تونسي، والسجن إلى سنة أو إحدى هاتين العقوبتين⁹⁸.

• نشاط دبلوماسي وتفاهمات ثنائية:

لم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على السياسة التونسية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وإنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية، وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم "إعادة توطين" مع أكثر دولة مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين وهي إيطاليا. فبموجب هذه الاتفاقية على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين (2000) من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن، التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية وكذلك بعد اجتيازهم امتحان في اللغة الإيطالية. وعن الأساليب الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، فقد تم الاتفاق على أن تزود إيطاليا تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بتلك الظاهرة.

على الرغم من أن إيطاليا عادت وعدلت في مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إلى إيطاليا فقللت أعدادهم من ألفي مهاجر إلى 600 فقط، ورغم ما نجم عن ذلك من عودة نشاط عصابات التهريب بدرجة أو بأخرى فإن الإجراءات القانونية والفنية التي تطبعتها السلطات الأمنية التونسية بحزم لا تزال فعالة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة حتى الآن.

أشارت إحصائيات وزارة الداخلية التونسية انه بين عامي 2000 و 2002 أدت المبادرات والتدابير السياسية والاقتصادية والقمعية التي أخذت إلى ردع سفر

⁹⁸ خديجة بنقعة، مرجع سابق. ص 117

المهاجرين الأجانب إلى إيطاليا إلى انخفاض عدد الأجانب القادمين سرا بطريق البحر بنسبة % 11.5 باتجاه إيطاليا⁹⁹.

المطلب الثالث: السياسة المغربية

بالنسبة للمغرب الذي يعتبر أكثر البلدان المعنية بالهجرة فهو البلد الأول عربيا وأفريقيا في مجال تصدير المهاجرين غير الشرعيين، كما يعتبر الوجهة المفضلة للعبور باتجاه أوروبا على أساس قرب المسافة بين القارتين الأوروبية والإفريقية في مضيق جبل طارق، حيث لا تتعدى المسافة بين المغرب واسبانيا التي أصبحت تفرض التأشيرة المغربية منذ 1991 عن 14 كلم، إضافة إلى وجود مستعمرتين اسبانييتين وهما سبتة ومليلة على الجانب الجنوبي. وهو ما يجعل هذا البلد يقدم كل الخدمات اللازمة للراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية لا تتوافر في غيره، هذه الخدمات تقترحها شبكات التهريب الكثيرة المنتشرة فيه. وهو ما استدعى على المغرب تبني جملة الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة فيما يلي:

1. المقاربة التشريعية لظاهرة الهجرة غير المشروعة في ظل القانون المغربي:

إن قانون 1949/11/08 الذي كان ينظم الهجرة السرية و هو يرجع لعهد الحماية لم يعد يساير التطورات المرحلية التي عرفها ميدان الهجرة غير المشروعة . فدعت الضرورة لإحداث تشريع جديد يواكب و يحكم هذه الظاهرة ف جاء قانون 02-03 الصادر بتاريخ 2003/11/11 المتعلق بإقامة و دخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، يحدد كيفية دخول وإقامة الأجانب فوق التراب المغربي، ولوضع نظام عام يقنن شروط دخول البلد والإقامة به ويحدد تدابير قانونية تهدف إلى محاربة الهجرة السرية وفرض عقوبات زجرية صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية ، وقد تم سن ترسانة قانونية في مجال الهجرة ومواكبتها للمستجدات التي طغت على الساحة العالمية في العقود الأخيرة إضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات العمومية من تجنيد كل الطاقات البشرية والمادية الممكنة

⁹⁹ Khadija Elmadmad , **Les Migrants et leurs droits au Maghreb, Maroc**, une référence spéciale à la convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants, Université Hassan II Ain Shams,2004,p111.

لشن حرب على هذه الشبكات، والكل في ظل سيادة القانون والوفاء بالالتزامات الثنائية والجهوية والدولية¹⁰⁰.

2. برنامج العودة:

يجوز لأي من الأجانب المقيمين على الأراضي المغربية، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية، ويرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة المغربية وبعض المؤسسات مثل OMI والمنظمات الخيرية مثل CARITAS ووفقاً لذلك، أبدى العديد من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى رغبتهم في العودة إلى بلادهم الأصلية وتمكنوا من الاستفادة من تدابير العودة الطوعية التي نظمتها الحكومة المغربية و OMI كجزء من مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالسلطات المغربية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات ولا سيما OMI، إلى تنفيذ برامج العودة الطوعية المدعمة. حيث يمكن لأي شخص يقيم بطريقة غير مشروعة في المغرب و أو يرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من هذه البرامج.

3. اتفاقيات إعادة الدخول

اتفاقية إعادة الدخول هي اتفاق تتعهد بموجبه الدول الموقعة إعادة أي من مواطنيها المقيمين في دولة أخرى بصورة غير شرعية مرة أخرى إلى البلاد، وذلك بعد استجوابه من قبل سلطات ذلك البلد. تشمل هذه الاتفاقيات أيضاً غيرهم من الأجانب من غير مواطني الدول الموقعة على اتفاقيات إعادة الدخول، ولكنهم من المارين عبر أراضيها. يجوز إعادة إدخال المواطنين المغاربة من قبل السلطات المغربية في إطار الاتفاقيات الثنائية مثل اتفاق ملقة مع أسبانيا، والاتفاقيات مع بلجيكا، وفرنسا وإيطاليا.¹⁰¹

في فبراير 1992، وقعت المغرب وأسبانيا على اتفاق إعادة الدخول عقب عملية المصالحة، والتي تم عقدها رسمياً بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار في 4 يوليو 1991. إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ الكامل إلى غاية 1992 يسمح هذا الاتفاق بإعادة دخول المواطنين بالنسبة للأطراف المتعاقدة، فضلاً عن مواطني الدول الأخرى، ولقد عرقلت التوترات الدبلوماسية بين البلدين التعاون الثنائي في مجال إعادة الدخول، ولا سيما في ظل حكومة خوسيه مارييا 1996. إلا أنه في أكتوبر 2005، أعادت المغرب تنشيط شرط إعادة الدخول الوارد في الاتفاق مع اسبانيا في معاهدة معاهدة حسن الجوار الموقعة في 1993 والمتضمن لشرط

¹⁰⁰يورميد للهجرة 2، التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية، 2008-2011. ص222.

¹⁰¹نفس المرجع. ص223.

إعادة الدخول، وذلك باستقبال 73 مهاجراً من جنوب الصحراء الكبرى نجحوا في اجتياز السياج في سببنة في 2007 ، بدأ تنفيذ مادة الجوار الأوروبي والشراكة على ملف يحتوي على 654 مليون يورو للفترة من 2007-2010¹⁰².

4. هيئات لرصد المهاجرين ومراقبة الحدود

وفي عام 2003 تم إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار بالبشر برعاية حكومية للملك وتمثلت في مؤسسة الهجرة ورصد الحدود حيث تضطلع بمهام أساسية إستراتيجية وطنية إقليمية لمراقبة الحدود إذ تتمركز في كل طنجة، وتطوان، والحسيمة، والناظور، والعرائش، ووجدة، والعيون، مع وجود لجان محلية في المحافظات الأخرى إذ تعمل على تقديم ونقل المعلومات بشأن الهجرة غير الشرعية .

يلاحظ جدية المغرب عند انعقاد المؤتمر الوزاري الأورو-إفريقي حول الهجرة والتنمية، والمنعقد في الرباط في يوليو 2006 ، بإعلان الوزير المغربي للشؤون الخارجية والتعاون عما يلي فيما يتعلق بسياسة الجوار "وعلى رغم الشراكة في السياسات الاجتماعية وتلك ذات الصلة بالهجرة، إلا أنه من الهام ألا يتم تناول هذه القضايا من وجهة نظر الأمن أو نقطة الهجرة السرية. حيث يتعين علينا التعامل معها من المنظور العالمي والإقليمي. كي يتسنى لنا محاربة الهجرة النازحة غير الشرعية بفعالية، يتعين علينا توفير أكثر من منحنى للهجرة الشرعية". تستند رؤية المغرب أيضاً في إدارة تدفقات الهجرة إلى المسؤولية المشتركة واحترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين¹⁰³.

في 2011 ، وفي سياق الربيع العربي وأمام التحركات الشعبية في جنوب البحر المتوسط، كان قد أطلق المغرب بالتعاون مع الدول الأوروبية حوار جديد حول الهجرة والتنقل والأمن يعلن هذا التعاون الذي يندرج في نطاق موسع في إطار سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي. بدأ شراكات خاصة بالتنقل يوم 7 جوان 2013 ، أصبح المغرب أول بلد متوسطي يوقع مع الاتحاد الأوروبي على إعلان مشترك يضع شراكة يلتزم الأطراف في القريب العاجل بإمضاء اتفاقية إعادة قبول في المغرب لمواطنين مغاربة أو من بلدان ثالثة، خاصة منهم الأفارقة من جنوب الصحراء المتواجدون في وضعية غير شرعية في الاتحاد الأوروبي. فضلا عن ذلك، فإن الهدف من تواجد أجهزة مراقبة للحدود هو منع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى الحدود الأوروبية. إن هذه التدابير بعيدة كل البعد من أن تسهر على تلبية ضروريات الحماية، خاصة للفئات الضعيفة، بل هي تحمل في ذاتها خطر تراجع الدول عن التزاماتها الدولية والمس بالحقوق الأساسية وفق مبدأ عدم الإبعاد

¹⁰² Khadija Elmadmad, Op.cit, p204.

¹⁰³ خديجة بنتة، مرجع سابق. ص120

التعسفي، وحق طلب اللجوء، وحق كل شخص في مغادرة أي بلد بما فيه بلده الأصلي¹⁰⁴.

تطرح قضية الهجرة السرية في جنوب المتوسط ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر(الجزائر، المغرب، تونس) ، ذلك أن معالجة هذه الدول لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول لذلك نجد أن سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين دول جنوب المتوسط كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منها علاقات جنوب جنوب هجرة، أو من خلال تبني سياسات وقائية علاجية داخلية لكل دولة من دول المصدر. كما تكشف مدى الارتباط الوثيق بين قوانين البلدان المصدرة للهجرة والأخرى المستقبلية في الإتحاد الأوروبي لها في اشتراكها في التضييق على الهجرة وظهور كم هائل من تشريعات عقابية على ما يسمى بالهجرة غير الشرعية¹⁰⁵.

آفاق الشراكة الأورو- مغاربية:

ما من شك يحوم حول فشل الشراكة الأورو -متوسطية في أول الطريق و بدون أن تصل إلى أدنى النتائج المسطرة لها و لهذا فأوروبا بعد تيقنها من هذا الفشل تقترح استبدالها بمشروع جديد يشمل كل جيرانها و هو مشروع سياسة حسن الجوار، أما الدول المغاربية على غرار كل دول الجنوب ترفضه و تدعو بالمقابل إلى إعادة نظر عميقة على مشروع الشراكة و إعادة بعثه من جديد، و لكن بتوجه حقيقي نحو التعاون خاصة من جانب الدول الأوروبية التي يجب أن تترجم في الفضاء السياسي و الاقتصادي، في إطار مقارنة قائمة على أساس التعاون و التنمية بدل منظور الشراكة و التجارة مع الاهتمام بالجوانب الحساسة كالإنتاج و التعليم.

أما الشراكة الأورو -مغاربية فما يبعث على الأمل فيها رغم كثرة الانعكاسات السلبية لها أن هذه الانعكاسات ليست سوى جزء من النتائج العديدة التي تنتج بالسلب و الإيجاب، و أنه لا يمكن تقييم الشراكة في سنتها الأولى أو الثانية و إنما يتم الحديث الفعلي عنها لما تصل إلى تحقيق منطقة التبادل المزمع تحقيقها بعد 12 سنة من دخول كل اتفاقية حيز النفاذ، خاصة وأن هذه الاتفاقيات قد لا يكون لها

¹⁰⁴ الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "وثيقة تحليل لشراكة التنقل المبرمة بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي وتوسع

دول أعضاء 7 فبراير 2013"، تاريخ التصفح 05-03-2016 سا 9:54، متوفر على:

<http://www.euromedrights.org/ara/archives/21755>

¹⁰⁵ خديجة بيقة، نفس المرجع. ص121.

الأثر نفسها على الدول المغاربية خاصة بالنسبة للجزائر التي تفاوضت بشكل جيد مستفيدة من نقائص و عيوب اتفاقيتي تونس و المغرب¹⁰⁶.

و حتى مغاربيا بعض المختصين تعتبر الشراكة الأورو-مغاربية مبادرة تاريخية لإدماج دولها في الشراكة الأورو -متوسطية و تحقيق الديمقراطية و التنمية واقتصاد السوق، إذ أن المنطقة لها ثقل كبير في مجال التجارة الدولية خاصة بعد التحسن الذي سجله الوضع الاقتصادي العام فيها و الذي سيغطي حتما الخسائر الجبائية الناتجة عن تفكيك الرسوم الجمركية و هذه الأخيرة ستؤدي بدورها إلى إنعاش القدرة الشرائية للمواطن و تزيد غي قوة المنافسة. و من جهة أخرى هناك حاجة ماسة لما توفره الشراكة من تشجيع الاستثمار و دعم مبادرات الشباب للقضاء على الحاجة للهجرة، و هناك إستراتيجية كذلك لمحاربة العمل الموازي الذي أصبح بمثابة ثقافة راسخة في ذهنية المغاربي الشيء الذي يؤدي إلى تأمين تجاري أكبر و يعوض الجباية التي تخسرها الدولة من تفكيك الرسوم الجمركية .

و في نفس الوقت إحداهت يجب ثورة حقيقية في الذهنيات و في الثقافة المغاربية لخلق و رفع روح العمل و الإبداع خاصة إذا كان ذلك مؤطرا في شراكة سياسية و تجارية ومالية و جمركية بين الدول المغاربية و بخلق عملة موحدة و بنك مركزي مغاربي يجسد منطقة التبادل الحر، و على ذلك فإن الاندماج المغاربي له دور كبير في بناء تعاون متكافئ مع الإتحاد الأوروبي.

و من جانبه فالإتحاد الأوروبي لا يجب أن يستمر في سياسته التفضيلية للشرق على الجنوب و لا في التركيز على المجال الاقتصادي، بل يجب أن يقوي اهتمامه بالجوانب الاجتماعية و السياسية و ربما التحدي الأكبر هو تحقيق الحوار بين الثقافات و المجتمعات التي يكثر احتكاكها في ظل العولمة، و لا يجب صرف النظر كذلك عن التعليم الذي يعتبر الدعامة الأساسية للتعاون و التعامل مما يستدعي ضرورة إنشاء جامعة أورو -مغاربية و مركز ثقافي متوسطي للتعاون بين الثقافات الذي من شأنه تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة¹⁰⁷.

و لكن في ظل الحديث الطويل و العريض على ضرورة التنمية و أهميتها في العلاقات شمال جنوب، و في ظل الضوابط التي تحكم الهجرة فإنه يبقى الإشكال المطروح حول مصير الحركات السكانية ليس في حال فشل الشراكة الأورو-مغاربية في تحقيق التنمية لأن ذلك ما من شأنه أن يغير شيئا في الأوضاع، و لكن إذا تحققت التنمية و الرقي في الدول المغاربية فماذا يكون أثر ذلك على الهجرة نحو

¹⁰⁶ موله عبد الله، " أثر التوسع الأوروبي على مشروع التعاون الأورو -متوسطي بين عهدين الأورو-متوسطي -معطيات جديدة - تحديات جديدة -إستراتيجيات جديدة"، عناية: ملتقى الدولي في 06 -12/07/ 2003 . ص154.

¹⁰⁷ **MEBTOUL Abderrahmane**, "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Europe , une por-té historique pour le renforcement de l'itération Maghrébin dans le cadre Euro-Méd-iterranéen", Journal Elwatan, n° 4498, du 2-3/09/2005, p 10.

أوروبا؟ بمعنى أنه في وقت تتزايد فيه تدفقات الهجرة و تنوع أشكالها وبينما أصبحت الهجرة غير القانونية من أبرز أنواع التنقلات السكانية فهل سيؤدي تغير أسباب الهجرة إلى وقفها؟ علما أن برنامج "برسيراو" لوقف المهاجرين المكسيكيين لم ينجح، و أن الأوضاع تغيرت و باتت الهجرة السرية تجد دعما كبيرا من الجمعيات و من مطالب شعبية عريضة تدعو لتحرير تنقل الأشخاص¹⁰⁸.

¹⁰⁸ صايش عبد المالك، مرجع سابق. ص 122.

الخاتمة

الخاتمة:

اتضح من خلال هذا العرض أن هناك جهودا تضافرت مشكلة مسعى جدي نحو إستراتيجية شاملة من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تضيق دوائر انعكاساتها المختلفة، و لقد جاءت إستراتيجية الإتحاد الأوروبي بما تضمنته من آليات أمنية، سياسية و اقتصادية مدعمة لهذا المسعى.

رغم الجهود المبذولة من قبل الإتحاد الأوروبي في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أن مساعيه لم تنجح في الحد من الظاهرة نتيجة استمرار الأوضاع المتسببة في انتشار الظاهرة.

فالإتحاد الأوروبي مازال يولي اهتمامه الأكبر في إيجاد أساليب ردعية و قوات التدخل السريع من أجل محاربة المهاجرين، إلا أن الحلول لا تعد كافية للاعتماد عليها في مواجهة الظاهرة، بل يجب الاعتماد على حلول أخرى لا تتركز على الجانب الأمني فقط و عليه نثبت صحة الفرضية الثالثة....

و عليه كتن العمل على إيجاد حلول ناجعة و تجسد من خلال التعاون الأورومغاربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كون الظاهرة تمس هاته الدول بصورة كبيرة و ذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله هاته الدول بالنسبة للدول الأوروبية، فالأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي الذي يتناول جذور المشكلة و يسعى إلى إنهاء أسبابها.

و من خلال دراستنا للموضوع نقترح التوصيات التالية:

- التأكيد على ضرورة زيادة التعاون بين الدول المصدرة و الدول المستقبلة للهجرة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة في مقدماتها الفجوة التنموية.
- ضرورة إبراز حجم تدفقات الهجرة غير الشرعية و هجرة العقول و اللجوء و العبور و انعكاساتها السلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.
- أهمية العمل على إنشاء آلية تشاور إقليمية تضم الدول المغاربية لبلورة إستراتيجية متناسقة و متكاملة في قضية الهجرة غير الشرعية.
- توفير فرص العمل للشباب في بلدانهم الأصلية ما يجعلهم يتخلون عن فكرة الهجرة لبلدان أخرى قصد الحصول على شغل.
- تسهيل تنقل الأشخاص من خلال منح التأشيرات، ما يسمح بسهولة التنقل للأشخاص و تقليص الهجرة غير الشرعية و من الحد من شبكات الإتجار بالبشر.

قائمة المراجع

Les références

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة و الكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير: أحمد عبد العزيز الأصفر، ط1. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع. 2014.
2. أحمد سلام رشاد، مكافحة الهجرة غير المشروعة. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2014 ص 201.
3. أحمد عبد العزيز الأصقر و آخرون: مكافحة الهجرة غير المشروعة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2010.
4. أحمد عثمان كميلى، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطة مابين 1990-1998. ط1 ، ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر ، 2005.
5. السميري عبد الولي ، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، ط1. مصر: مطابع ستار برس للطباعة و النشر، 1992.
6. ت. عبد الكريم، قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا. الجزائر: دار الجزيرة للنشر و التوزيع ، 2010.
7. سمير أمين و آخرون، العلاقات الأوروبية العربية: قراءة نقدية، القاهرة: مركز البحوث الغربية و الافريقية، أبريل 2001.
8. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2006.
9. علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. 2011.
10. عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، فبراير 2010.
11. عزت الشيشني، المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2010.
12. محمد محمود اليرساني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب و الشمال، ط1. الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.
13. محمد فتحي محمد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. 2014.

قائمة المراجع

14. مختار الصحاح، تاريخ اللغة و صحاح العربية، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتب، 1999.
15. كارلي أوسكوفر، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجرين و اللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية. كوبنهاغن: الشبكة المتوسطية لحقوق الانسان. 2008.

2. المذكرات و الرسائل العلمية:

أ. باللغة العربية:

1. برادعي فتحية: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في منطقة الغرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2015/2014.
2. حود ميسة الياس، مدخل للدراسات الإستراتيجية. جامعة ورقلة: سلسلة محاضرات سنة أولى ماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية. 2015/2014.
3. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية. الجزائر: جامعة الجزائر-3. 2011/2010.
4. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية. بسكرة: جامعة محمد خيضر. 2014/2013.
5. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012/2011.
6. عطوات عبد النور، الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة بالجنوب الجزائري، مذكرة منكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2015/2014.
7. صايش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. عنابة: جامعة باجي مختار. 2007/2006.
8. فريجة أحمد، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية نموذجا-، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2010/2009.

قائمة المراجع

9. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية و الاقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد دولي، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013/2012.

ب. باللغة الفرنسية:

1. Abderazak bel hadj : **Les politique migratoire, les institutions compétentes et leur environnement ent Tunisie**, institut universitaire européen, 2004, p1.
2. Daniel chapala، **french and canadian immigration in a comparative analysis master thesis**, school of economic and managment, lund university, june 2010. P11.
3. Khadija Elmadmad , **Les Migrants et leurs droits au Maghreb, Maroc**, une référence spéciale à la convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants, Université Hassan II Ain Shams, 2004,
4. Souhayma ben acour et monia ben jemi , "**révolution tunisienne et migration clandestine vers Europe**" Note d'analyse et de synthèse 2011/65 module juridique , institut universitaire européen BADIA FISELONA. 2011 .

3. المجالات و الملثقيات:

أ. باللغة العربية:

1. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، جامعة ورقلة: دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي 2010.
2. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، جامعة ورقلة: دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي 2011.

قائمة المراجع

3. بوحنية قوي وعصام بن الشيخ، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية : حالة الجزائر تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عدد 10، 2011.
4. بومدين طاشمة، بختي عبد الحكيم، الهجرة غير الشرعية وبنية الأمن في أفريقيا، ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، المنظم من قبل: فرع العلوم السياسية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2010.
5. جون لوي فيل، يورميد للهجرة2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي تقرير عن المفوضية الأوروبية، 2008.
6. سهام حروري، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر، العدد الخامس، د.ت.ن. ص349.
7. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية و الإسبانية. مجلة رؤى استراتيجية، العدد3. الامارات: مركز الامارات العربية للدراسات و البحوث الاستراتيجية. 2013.
8. مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها على العلاقات الأورومغاربية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 10، جانفي 2014.
9. موله عبد الله، " أثر التوسع الأوروبي على مشروع التعاون الأورو - متوسطي بين عهدين الأورو-متوسطي -معطيات جديدة -تحديات جديدة - إستراتيجيات جديدة"، عناية: ملتقى الدولي في 06 -12/07/ 2003 .
10. لعجال محمد أمين أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط". الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008 .
11. يورميد للهجرة2، التشريعات و المؤسسات و السياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية، تقرير عن المفوضية الأوروبية، 2008-20010.
12. صلاح نيوف: مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ب. باللغة الأجنبية:

1. **MEBTOUL Abderrahmane**, "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Europe , une por-té historique pour le renforcement de l'itération Maghrébin dans le cadre

قائمة المراجع

- Euro-Méd-iterranéen", Journal Elwatan, n° 4498, du 2-3/09/2005.
2. Paolo ruspini : **lutte contre l'immigration irrégulière en Italie « l'immigration irrégulière subsaharienne à travers et vers le Maroc»**. Genève : cahier de migration internationale, 2002.

4. المواقع الإلكترونية:

1. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم: **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية**.
متحصل عليه من:
www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039
2. المنذر الرزقي، **من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5**. مجلة البرلمان، العدد 102. سبتمبر 2007. متحصل عليه من: www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/point.html
3. الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، " **وثيقة تحليل لشراكة التنقل المبرمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وتسع دول أعضاء 7 فبراير 2013**"، تاريخ التصفح 2016-03-05 سا 9:54، متوفر على:
<http://www.euromedrights.org/ara/archives/21755>
4. Wikipedia The free encyclopedia, European agency for the management of operational cooperation at the external borders, frontex, Available at:
<https://en.wikipedia.org/wiki/frontex>. 16-05-2016.

الفهرس

الفهرس:

الإهداء و الشكر.....	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....	1
المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية.....	1
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.....	1
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للإستراتيجية.....	2
المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية.....	2
المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....	4
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و المصطلحات المشابهة لها.....	6
المطلب الثالث: أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية.....	10
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.....	12
الفصل الثاني: استراتيجيات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	20
المبحث الأول: آليات الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية	20
المطلب الأول: الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	20
المطلب الثاني: الآليات السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	24
المطلب الثالث: الآليات الإقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	29
المبحث الثاني: الإتفاقيات الأورومغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	32
المطلب الأول: الشراكة الأورو- جزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	33
المطلب الثاني: الشراكة الأورو- تونسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	37
المطلب الثالث: الشراكة الأورو- مغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	39
الفصل الثالث: الرهانات الدولية و الأبعاد الحكومية لمكافحة الهجرة غير الشرعية..	45

المبحث الأول: السياسات الوطنية لدول أعضاء الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	45
المطلب الأول: السياسة الإسبانية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	45
المطلب الثاني: السياسة الإيطالية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	48
المطلب الثالث: السياسة الفرنسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	50
المبحث الثاني: السياسات و التحديات الجديدة للدول الأورومغاربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	53
المطلب الأول: السياسة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	54
المطلب الثاني: السياسة التونسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	58
المطلب الثالث: السياسة المغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	60
الخاتمة.....	68
قائمة المراجع.....	69